

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

LIBRARY OF CONGRESS
CAIRO OFFICE

APR 12 1993

6 CONTINUATION 6



جمهوريّة مصر العربيّة
رئيسيّة الجمهوريّة

الجريدة الرسمية

العدد ٤٠٠

السنة السادسة والثلاثون - العدد ١٤١ في ١٦ شوال سنة ١٤١٣
(٨ أبريل سنة ١٩٩٣)

محتويات العَدَدِ

قرآن

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ بربط ختامي المواثقة العامة للدولة

عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٣ باعتماد الحساب الختامي لموازنة الميزانات

القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ ٧١٨

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة الزراعية

٧٢١ المصرية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة

٧٢٢ لتنمية الثروة السمكية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتقاد إضافي بموازنة الهيئة العامة

٧٢٣ لتنفيذ الجمعيات الصناعية و التعدىنية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتناد إضافي بموازنة الهيئة

العامية لتنفيذ مشاريع المطارات المائية لتوليد الكهرباء

عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

٩ رقم لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتقاد إضافي بموازنة الميزانية

القومية لسكك حديد مصر عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ ...

١٠ رقم لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة هيئة النقل العام

١٩٩٠/٨٩ - - - - بالقاهرة عن السنة المالية

رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة

لبنان بود سعید عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

١٢ رقم لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي بموازنة الهيئة العامة

السلع التموينية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

—
—
—

صفحة

(تابع) قوانين

- قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٢٩
- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة الهيئة العامة لرقن مياه القاهرة الكبرى عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣٠
- قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣١
- قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣٢
- قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القليوبية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣٣
- قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة هيئة القطاع العام للرى عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣٤
- قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ بفتح اعتداد إضافي موازنة هيئة القطاع العام للنقل البرى والهجرى عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣٥
- قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة الزراعية المصرية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣٦
- قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للمشروعات التعمير والتربية الزراعية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٣٩
- قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٣ بربط حساب ختامى موازنة هيئة البنك الرئيسي للتنمية والامان الزراعى من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٤٢
- قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣ بربط حساب ختامى موازنة صندوق أراضي الاستصلاح من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٤٥
- قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للثروة السمكية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ .. ٧٤٨

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية صحة

قرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٣ بتعيين نواب رئيس محكمة النقض .. ٧٥١

قرارات رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض محاكم الأئمة التشيخية بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والميدانات التي يشملها .. ٧٥٢

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ في شأن نقل تربية مخطولت المصري الصحنى بعلمته شهادته إلى الهيئة العلمية لموقع المصري الصحنى للقلعة الكبرى .. ٧٥٣

قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض المحاكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٨ بالقتاء العندوق المصرى للعوبة الفنية كأثر يقتضى .. ٧٥٤

قرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٩٣ بالترخيص لطاقة الأقباط الأرثوذكس بكتيبة الصدفة العذراء ومبني الخدمات المتعق بها بمنطقة الزهرة الجديدة - محافظة القاهرة .. ٧٥٥

قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٣ ببيان سفارة جمهورية مصر العربية في آسيا وأفريقيا بجمهورية كازاخستان .. ٧٥٦

قرار رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٩٣ بموافقة على إصدار الأصول والأصناف والأجهزة والمعدات الخصصة للدورة الأفريقية الخامسة للألعاب لبعض الجهات .. ٧٥٧

قرار رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٩٣ بموافقة على الترخيص لشروط بحوث البهاريسيا بزيارة الصحة بالارتفاع بالجني الذي يشتمل عليها .. ٧٥٨

المحكمة الدستورية العليا

القضاء وأحكام .. ٧٥٩

والمحكمة الدستورية

ملحق خاصية .. ٧٦٠

٧٧٩

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٣

بربط ختام المرازنة العامة للدولة
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط ختام المرازنة للعلمة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٨٠٥٦٦٢٣٢٧٢ جنيهها (فقط وقدره عشرون مليوناً وعشرين مليراً وستمائة وخمسون مليوناً وسبعين ألفاً ومائتان واثنان وسبعون جنيهها) كما يربط ختام إيرادات المرازنة العامة للدولة بمبلغ ٢٠٨٣١٠٧٤٦٤٩ جنيهها (فقط وقدره عشرون مليوناً وثلاثمائة وسبعين ألفاً وسبعين جنيهها) واحد وثلاثون مليوناً وأربعة وسبعين ألفاً وسبعين ألفاً وثمانمائة وسبعين جنيهها) .

(المادة الثانية)

وزع ختام استخدامات المرازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ وفقاً لما ورد بالجدول المرفق رقم (١) كالتالي :

أولاً - الاستخدامات الجاربة :

يربط ختام الاستخدامات الجاربة للرازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٨٨٧٨٤٥٥٨٣ جنيهها (فقط وقدره ثمانية عشر مليوناً وثمانمائة وثمانين وسبعين مليوناً وأربعمائة وسبعين ألفاً وسبعين جنيهها) بمقداره عشرين مليوناً وسبعين ألفاً وسبعين جنيهها .

(ب) البند الأول : الأجهزة بمبلغ ٢٠٣٠٣٢٠٠ جنيهها (المقترن بقدر الملايين بمليوناً وثلاثمائة وستمائة وسبعين ألفاً وسبعين ألفاً وسبعين جنيهها) .

(ب) الباب الثاني : التغيرات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٢٨١٤٤١٤٦٥٩ جنيهها (فقط وقدره اثنا عشر مليارا وثمانمائة وأربعة عشر مليونا وأربعين وأربعمائة وأربعة عشر ألفا وستمائة وتسعة وخمسون جنيهها) .

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

يرتبط ختام الاستخدامات الرأسمالية للوازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٩١٧٨١٦٤٦٨٦ جنيهها (فقط وقدره تسعة مليارات ومائة وثمانية وسبعون مليونا ومائة وأربعة وستون ألفا وستمائة وستة وعشرون مليونا وثمانون جنيهها) موزعاً على البابين التاليين :

(١) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٣٦٢٩٦٧٩٨٢٧ جنيهها (فقط وقدره ثلاثة مليارات وستمائة وتسعة وعشرون مليونا وستمائة وتسعة وسبعون ألفا وثمانمائة وسبعين وعشرون جنيهها) .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٥٤٨٤٨٤٨٥٩ جنيهها (فقط وقدره خمسة مليارات وخمسمائة وأربعين مليونا وأربعين وأربعة وثمانون ألفا وثمانمائة وتسعة وخمسون جنيهها) .

(المادة الثالثة)

توزيع ختام موارد الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ وفقاً لما ورد بالجدول المرفق رقم (١) كالتالي :

بولا - الإيرادات الجارية :

يرتبط ختام الإيرادات الجارية للوازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٧٤١٧١٩٧١٤١ جنيهها (فقط وقدره سبعة عشر مليارا وأربعين وأربعمائة وسبعين ألفا ومائة وواحد وأربعون جنيهها) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : الإيرادات السيادية بمبلغ ١٣١١٢٣٠٨١٢٩ جنيهها (فقط وقدره اثنا عشر مليارا ومائة واثنا عشر مليونا وثلاثمائة وثمانية آلاف ومائة وتسعة وعشرون جنيهها) .

(ب) الباب الثاني : الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٣٠٤٨٨٩٠١٢ جنيها (فقط وقدره خمسة ملايين وثلاثمائة وأربعة ملايين وثمانمائة وسبعين وثمانون ألفا وثمانين عشر جنيها) .

ثالثاً : الإيرادات الرأسمالية :

يربط ختام الإيرادات الرأسمالية للوازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣٤١٣٨٧٧٥٠٨ جنيها (فقط وقدره ثلاثة مليارات وأربعين وثلاثة عشر مليونا وثمانمائة وسبعين ألفا وخمسمائة وثمانية جنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(١) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢٢٩١٢٤٠٦٨٤ جنيها (فقط وقدره ملياران ومائتان وواحد وتسعون مليونا ومائتان وأربعون ألفا وستمائة وأربعة وثمانون جنيها) — منه مبلغ ١٥٥٠٣٦٧٥١ جنيها (فقط وقدره مليار وخمسمائة وخمسون مليونا ومائتان وستون ألفا وسبعمائة وواحد وخمسون جنيها) لتمويل الاستخدامات الاستثمارية ومبلغ ٧٤٠٩٧٩٩٣٣ جنيها (فقط وقدره سبعمائة وأربعون مليونا وسبعمائة وتسعمائة وتسعة وسبعون ألفا وسبعمائة وثلاثة وثلاثون جنيها) لتمويل التحويلات الرأسمالية وفقا لما توضح بالجدول المرفق رقم (١) .

(ب) الباب الرابع : الفروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١١٢٢٦٣٦٨٢٤ جنيها (فقط وقدره مليار ويامائة وانتان وعشرون مليونا وستمائة وستمائة وثلاثون ألفا وثمانمائة وأربعمائة وعشرون جنيها) منه مبلغ ٤٩١٢٠٠٤٩١ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وواحد وتسعون مليونا ومائتان ألفا وأربعمائة وواحد وتسعون جنيها) لتمويل الاستخدامات الاستثمارية ومبلغ ٤٣٦٣٣٣١٧٣١ جنيها (فقط وقدره سبعمائة وواحد وتلاتون مليونا وأربعمائة وستة وثلاثون ألفا وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون جنيها) لتمويل التحويلات الرأسمالية وفقا لما توضح بالجدول المرفق رقم (١) .

(المادة الرابعة)

يربط الفرق بين ختام الاستخدامات الجارية وختام الحال الإيرادات الجارية بلوازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بجز قدره ١٤٦٢٦١٤٤٥ جنيها (فقط

وَكُلُّنَا مُسْلِمٌ وَأَنْتَ بِهِ تُؤْمِنُ لَمْ يَرُتْكَهُ وَعَانِقَكَهُ وَلَمْ يَلْمِدْكَهُ وَمُشَهَّدَكَهُ لَمْ يَبْلُغْكَهُ حَسْبٌ
حَلْمُكَهُ وَلَمْ يَرُتْكَهُ حَسْبٌ

السنة الخامسة ()

بريد بريشان سخاون مستندات موافقة انتراقة الدارمة السنة الميلادية ١٩٩٠/٨٩
جبل بريشان سخاون جنبا (قطرو قدرو بقعة ملائين سطيلوا او هولستان حقصة وعشرون
طيرنة فملائمة وغانية وخمسون لانا هولستان وصيحة وستون جنبا) .

كما يربط إهمال ختام مصادر التمويل المتاحة لمواجهة تلك الاستخدامات بـ ٢٣٣٠٠٠٠٠ جنية (الثالث وقبله ثانية وعشرون مليوناً وستمائة وثلاثة وعشرون مليوناً وسبعين وعشرين وعشرون جنية) موزعاً على شكل توزيعات المخلفة وذلك ملخصاً بـ ١٦٧٠٠٠٠٠ جنية (١٦٧٠٠٠٠٠ - ٢٣٣٠٠٠٠٠).

وربط المجز العاشر جبلغ ٠٣٨٣٣٢٥٥٣ جنية (فقط ونحوه خمسة ملايين وسبعين مليوناً وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وستين مليوناً وثلاثون جنية) يمول من الجدول المصري .

(المادة السادسة)

(المادة السابعة)

تمتد التمهيدات التي تمت بالمؤذنات المختلفة (جهاز إفاري - إدارة محلية - هيئات خدمية) وفقاً للأشياء العامة المتصفة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٨/٨٩ والملاحة بموازنات الجهات .

(المادة التاسعة)

ينشر هذه اللائحتين في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ٢٠٠٠ يوم وذلك في آخر شهر ديسمبر من كل عام .

صدر برقسمة الجمهورية في ١٤١٣ هـ
((الرايق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م)) .

حسن مبارك

جیوں رسمی (۱)

إجمالي الاستهلاكات والإيرادات نتساوى الموارد المالية للدولة من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

(ب) بیان مفہومی

البيان	الأعتمادات الأصلية	التعديلات	الاعتمادات المعدلة	الفصل
(١) الاستيدادات المالية :	أولاً — الاستيدادات المالية :	ثانية — جنب	ثانية — جنب	جنب
الباب الرابع : التعميلات المالية والضرائب المائية	الباب الأول : الأجور	٦٠٦٣٠,٤٣,٩٣٧ ٦٢١٥,٧٤٦١ ١٣٠٤٤,٧٨٥,٧٥	٦٠٦٣٠,٤٣,٩٣٧ ٦٢١٥,٧٤٦١ ١٣٠٤٤,٧٨٥,٧٥	٦٠٦٣٠,٤٣,٩٣٧ ٦٢١٥,٧٤٦١ ١٣٠٤٤,٧٨٥,٧٥
جملة الاستيدادات المالية	جملة الاستيدادات المالية	١٩٢٥٩,٧٩٢,٥٣٦ ١٨٧٤٩,٠٣٩,٠٠٠	١٩٢٥٩,٧٩٢,٥٣٦ ١٨٧٤٩,٠٣٩,٠٠٠	١٩٢٥٩,٧٩٢,٥٣٦ ١٨٧٤٩,٠٣٩,٠٠٠
الباب الثالث : الاستيدادات الاستثمارية (١)	(س) الاستيدادات الرأسمالية :	٤٠٧١,٢٠,٣٦٦ ٨٣٣,٩٢,٦٤٩ ٣٢٣٩,١١,٠٠	٤٠٧١,٢٠,٣٦٦ ٨٣٣,٩٢,٦٤٩ ٣٢٣٩,١١,٠٠	٤٠٧١,٢٠,٣٦٦ ٨٣٣,٩٢,٦٤٩ ٣٢٣٩,١١,٠٠
الباب الرابع : التعميلات الرأسمالية	الباب الرابع : التعميلات الرأسمالية	٥٨٧٠,٦٦٦ ٧٤٤,٨٤,٨٤,٨٥٩ ٥٣٠,٦٩,٩٤,٠٠	٥٨٧٠,٦٦٦ ٧٤٤,٨٤,٨٤,٨٥٩ ٥٣٠,٦٩,٩٤,٠٠	٥٨٧٠,٦٦٦ ٧٤٤,٨٤,٨٤,٨٥٩ ٥٣٠,٦٩,٩٤,٠٠
جملة الاستيدادات الرأسمالية	جملة الاستيدادات الرأسمالية	٩٩٤١,٨٧٠,٤١٠ ٩١٧٨,١٦٤,٦٤ ٢٠٠,٥٦٨,٩٤٦	٩٩٤١,٨٧٠,٤١٠ ٩١٧٨,١٦٤,٦٤ ٢٠٠,٥٦٨,٩٤٦	٩٩٤١,٨٧٠,٤١٠ ٩١٧٨,١٦٤,٦٤ ٢٠٠,٥٦٨,٩٤٦
إجمالي الاستيدادات	إجمالي الاستيدادات	٣٧١٩٥,٩٤,٠٠	٣٧١٩٥,٩٤,٠٠	٣٧١٩٥,٩٤,٠٠
(١) الإيدادات المالية :	هانيا — الإيدادات :	١٤٧٠,١٠٨٠,٠٠٠ ١٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٧٠,١٠٨٠,٠٠٠ ١٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٧٠,١٠٨٠,٠٠٠ ١٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠

الجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ٨ أبريل سنة ١٩٩٣

باب الفاتح : الإيرادات المائية والتحولات المالية	٥٦٦٢,٢٠,٠٠
عملة الإيرادات الأساسية :	٣٠٣٤٢,٣٠,٠٠
(ب) الإيرادات الأساسية :	٣٠٣٤٢,٣٠,٠٠
باب الثالث : الإيرادات الأساسية المتقدمة ..	٣٦٣٤,١٤,٠٠
باب الرابع : الفرض والتسييلات الائتمانية ..	١١٣٣,٧٦,٦٤
إجمالي الإيرادات الرأسمالية ..	٣٦٣٣,٨٧,٥٠
إجمالي الإيرادات ..	٣٦٣٣,٨٧,٥٠
فالتفرق بين إجمالي الاستخدامات والإيرادات	
الفرق الجيري (فأقصى / عجز) ..	٣٠,٣٢,٣٠,٣٠
غير عملي التحويلات الأساسية ..	٣٠,٣٢,٣٠,٣٠
حملة التمويل من الميزانية العامة ..	٣٠,٣٢,٣٠,٣٠
غير عملي الإستشارات وعمول من طريق بنك الاستثمار	٣٠,٣٢,٣٠,٣٠
إجمالي الفرق ..	٣٠,٣٢,٣٠,٣٠
(أ) عملي استشارات الائتمانية وعميلات وحدات القطاع العام وبنك الاستثمار	

٦٩٠

جدول رقم (١/ب)

(تابع) ببيان ختامي الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

(ختامي الإيرادات الرأسمالية هل مستوى الموارد)

أولاً: ختامي ثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة

البيان	الاعتماد الأصلي	الاعتمادات المعدل	التدفقات	الفصل
١ - بالمجهاز الإداري	٣٨٤,٨٣٦,٠٠٠	٦٧٤,١٠٤,٥١٣	٦٨٩,٢٦٨,٥١٣	٦٠١,١٤٥,١١
- تمويل الاستثمارات	٣٧٨,٦٣٣,٦١٠	٧٣,٢٢٥,٩٠	٣٨٩,٨٩٦,٦٩٠	٦٦٤,٦٨٧,٢٠٤
- تمويل التحويلات	٣١٧,٦٥٠,٦٦٠	٣٦٤,٤٩٤,٦٠٣	٣٥٣,٩٩٦,٢٠٣	١٣٥,٧٨٩,٢١٥
٢ - للإدارة المحلية	١٦٩,٣٨٦,٠٠٠	٢٣٩,٥٢٤,٧٠٠	٩٠٠,٩٠٤,٧٠٠	٤١٨,١٤٠,٢٣٨
- تمويل الاستثمارات	٤٢٥,٣١١	٣٢٩,٠٥,٠٠٠	٢٧,٢٣٩,٣٢٦	١٤,٢٣٩,٦٥٨
- تمويل التحويلات	١٩٢,٢٩٩,٠٠٠	٣٣٩,٩٦٨,٥٧١	٥٢٨,٢٣٩,٠١١	٤٣٢,٤٠٢,٩١٩
٣ - الميليات الخدمية	٣٣٢,٠٣٦,٠٠٠	١٣٧٣٨٤٨,٧٠٣	٣٦٩,٨٨٤,٧٠٣	٥٣٠,٩٧٥,٤٧٨
- تمويل الاستثمارات	٧٢,٠٨٦,٧٧٢	٤٨,٦٠٥,١١٢	٧٠,٧١٦,٥١٢	٦٢,٠٨٦,٧٧٢
- تمويل التحويلات	١٧٩,٤٥٣,٨١٥,٣٦١,١٤٧,٤٠٠	٤٤٠,٦٠١,٢١٥	٥٩٣,٠٥٥,٥٥٠	
٤ - جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	١٠٥٨,٨٩٦,٩١٦	٧٦٢,٦٣٩,٩١٦	١٠٥٨,٨٩٦,٩١٦	١٠٠,٣٤٠,٧٥١
- تمويل الاستثمارات	١١٥,٢٠٥,٥١٢	٢٩٥٧,٩٢٨,٥١٢	٢٩٥٧,٩٢٨,٥١٢	٧٤٠,٩٤٩,٩٣٣
- تمويل التحويلات	٨٧٧,٨٩٥,٤٢٩	٤٥٠,٨٨٣,٤٢٩	٤٥٠,٨٨٣,٤٢٩	٢٣٩١,٣٤١,٦٨٤
الإجمالي	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	

(ثانياً) ختام الباب الرابع - القروض والتسهيلات الإنمائية

البيان	الاعتماد الأصل	التدفقات	الاعتماد المعدل	ال فعل
جنة	جنة	جنة	جنة	جنة
١ - الجهاز الإداري :				
- تمويل الاستثمارات	٥٢,١٢٦,٠٠٠	١٧٣,٦٦٩,٠٠	٢٢٤,٧٤٥,٠٠٠	١٨٤,١١,٢٢٢
- تمويل التحويلات	١٥٧,٨٥٧,٩٦٨	١١١,١٠٠	٢٦٨,٩٥٧,٩٨٢	٣٦٦,٩٧٧,٥٧٦
جنة ..	٢٠٩,٩٨٣,٩٦٢	٥٨٥,٧٦٩,٠٠	٥٥١,٠٨٧,٧٥٨	٥٩٣,٧٥٢,٩٧٨
٢ - الاعمار المحلية :				
- تمويل الاستثمارات	٢١,١٥٨	-	٢١,١٥٤	٥٣٣٤,٤٤٤
- تمويل التحويلات	٥٦,٣٦٤,٤٤١	-	٥٦,٣٦٤,٤٤٦	٥٦,٣٨٥,٥٩٥
جنة ..	٥٦,٣٨٥,٥٩٥	-	٥٦,٣٨٥,٥٩٥	٥٦,٣٨٥,٥٧٨
٣ - الميئات الخدمية :				
- تمويل الاستثمارات	٥٤,٤٢٣,٥٩٦	٢٠٩,٩١٦٩,٠٠	٢٦٨,٥٩٢,٥٩٦	٢٠٧,٠٦٩,٤٥٥
- تمويل التحويلات	٣٠٩,٩٨٥,٤٧٨	-	٣٠٩,٩٨٥,٤٧٨	٣٠٨,٠٩٤,٣٣٣
جنة ..	٣٦٤,٣٠٩,٧٤	٢٠٩,٩١٦٩,٠٠	٥٧٨,٥٧٨,٠٧٤	٥١٥,١٦٣,٤٤٨
٤ - جنة القروض والتسهيلات :				
- تمويل الاستثمارات	٤٨٨,٤٠٨,٥٧٠	١٠٤,٥٧٠,٧٥٠	٣٨٤,٨٣٨,٠٠	٣٩١,٢٠٠,٤٩١
- تمويل التحويلات	٥٢٥,٢٠٣,٨٨١	١١٣,١٠٠,٠٠	٦٣٥,٣٠٧,٨٨١	٧٣١,٤٣٦,٣٣٣
الإجمالي ..	١١٣,٧١٦,٦٢١	٤٩٤,٩٣٨,٠٠	٧٧٨,٦٣١	١١٣,٦٣٦,٨٢٤

جبل نجم (۱ / ۲)

(الناتي على الإستهلاك والإيرادات ناتجى الموارد المالية للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩)

الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ٨ أبريل سنة ١٩٩٣

مانيا — خلائق الموارنة الاستمارية :

卷之三

卷之三

(ب) الإيرادات الرسمية لرويل الاستهارات:

100.34.701 04.970.778

卷之三

卷之三

۱۱۱۶۳۳۱۶۷۱۱

אָבוֹתִים וְמִל

ပုဂ္ဂန်

卷之三

100

۲۳۱

፳፻፲፭

四百八十一

卷之三

三
一

卷之三

ج **ب** **ع** **ل** **م** **س** **ر** **ه** **و** **ي** **ف** **ك** **ن** **د** **ئ** **ز** **ئ** **ئ**

٢٠١

الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ في ٨ أكتوبر سنة ٢٠٢٠

وذلك وفقاً للجدول الملحقة الآتية :

جدول رقم (١/أ)

جدول رقم (١/ب)

جدول الباب الرابع

جدول رقم (١/ج)

جدول رقم (٢)

جلول

ختام موازنة الخزانة العامة للسنة

النعت	الاعتماد المعدل	التعديلات	الاعتماد الأصل	الاستخدامات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
				ولا — الاستخدامات :
٢٩٥٧,٥٣٦,٥٥٦	٢٩٠٦,٤٩١,١٤٧	٢٣٥,٩٦٦,١٤٧	٣٧٠,٥٢٥,٠٠٠	(أ) تمويل المجز اخارى
١١٩٧,٩٣٩,٨٠٤	١٣٦٤,٨١٢,٥٢٩	١١,٥٥٨,١٢٩	١٢٥٣,٢٥٤,٤٠٠	إعانته مساعدة جارية : للإدارة المحلية للهيئات الخدمية
٤١٥٥,٤٧٦,٣٦٠	٤١٧١,٣٠٣,٦٧٦	٢٤٧,٥٢٤,٢٧٦	٣٩٢٣,٧٧٩,٤٠٠	جملة
-	١٧٥٥,٠٢٠,٢٢٠	٦١,٨٥٩,٢٢٠	١٥٩٣,١٦١,٠٠٠	صاف فائض الموازنة اخارى
٤١٥٥,٤٧٦,٣٦٠	٥٨٢٦,٣٢٣,٨٩٦	٣٠٩,٣٨٣,٤٩٦	٥٥١٦,٩٤٠,٤٠٠	الجملة
				(ب) تمويل عجز التحويلات
				الرأسمالية :
٢٨٩٥,١٦٨,٣٧٦	٢٠٨١,٤٤٠,٥٩٧	٦,١١٦,٤٩٧	٢٠٧٥,٣٢٤,١٠٠	للمهاجر الإداري -
٤٤,٨٩٣,٩٩٦	٥٧,٦٤٧,٨٦٥	٥,٨٤٠,٨٦٥	٥١,٨٠٧,٠٠٠	للإدارة المحلية
١٣٦,٠٠٦,٢٢١	١٣٨,٣٣١,٨٨٨	١٢,٣٠١,٩٨٨	١٢٦,٠٢٩,٩٠٠	للهيئات الخدمية
٤٠٧٣,٠٦٨,٥٩٣	٢٣٧,٤٢٠,٣٥٠	٢٤,٢٥٩,٣٥٠	٢٢٥٣,١٦١,٠٠٠	جملة
١٤٦١,٢٦١,٤٤٥	-	-	-	صاف المجز اخارى لموازنة عامه
٩٦٢,٨٠٦,٣٩٨	٨١٠٣,٧٤٤,٢٤٦	٣٣٣,٦٤٢,٨٤٦	٧٧٠,١٠١,٤٠٠	اجمالى الاستخدامات ...

رقم (٣)

المالية ١٩٩٠/٨٩ (خاتمي الميزانية التحويلية)

الإيرادات	الامتداد الأصل	التعديلات	الامتداد المعدل	ال فعل
ثانياً - الإيرادات :				جـ
(أ) الملايين الجارى :				
- بجهاز الإداري ...	٥٤٩٧,٧٢٨,٥٠٠	٣١٠,٥٦٨,١٠٤	٥١٨,٢٩٦,٦٠٤	٣٦٥٨,٣٨٥,٠٤٧
- للهيئات الخدمية ...	١٩,٢١١,٩٠٠	١,١٨٤,٦٠٨	١٨,٠٢٧,٣٩٢	٣٥,٨٢٩,٨٦٨
جملة ...	٥٥١٦,٩٤٠,٤٠٠	٣٠٩,٣٨٣,٤٩٦	٥٨٣٦,٣٢٣,٨٩٦	٣٩٤,٢١٤,٩١٥
صافى فائض الميزانية الجارية	-	-	-	١٤٦٦,٢٦١,٤٤٥
أجلدة ...	٥٥١٦,٩٤٠,٤٠٠	٣٠٩,٣٨٣,٤٩٦	٥٨٣٦,٣٢٣,٨٩٦	٤٥٥٥,٤٧٦,٣٦٠
(ب) الموارد التمويلية :				
صافى فائض الميزانية الجارية	٩٥٩٦,١٦٦٠,٠٠	٩١,٨٥٩,٢٢٠	١٧٠٥,٠٢٠,٢٢٠	-
(ج) الاقراض من بجهاز المصرفى ...	٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٥٩٩,٨٧٠	٦٢٢,٤٠٠,١٣٠	٦٠٣٧,٣٣٠,٠٣٨
اجمالى الإيرادات ...	٧٧٠,١٠١,٤٠٠	٣٣٣,٦٤٢,٨٤٦	٨١٠٣,٧٤٤,٢٤٦	٤٧٩٣,٨٠٦,٣٩٨

جدول

خاتم موازنة الخزانة العامة للسنة المالية

الفنل	الامتداد المعدل	التعديلات	الامتداد الأصل	إجمالي الاستخدامات
جنب	جنب	جنب	جنب	أولاً : تفاصيل استخدامات
جنب	جنب	جنب	جنب	الموازنة العامة :
٦٠٧٤,٠٤٣,٩٢٧	٢١٥,٠٠٧,٤٦١	(٣٤,٩٩٢,٥٣٩)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الاستخدامات الجارية :
١٢٨١٤,٤١٤,٦٥٩	١٣٠٤٤,٧٨٥,٠٧٥	٥٤٥,٧٤٦,٥٧٩	١٢٤٩٣,٥٣٩	- الأجور
١٨٨٧٨,٤٥٨,٥٨٦	١٢٥٩,٧٢,٥٣٦	٥١٠,٧٥٣,٥٣٦	١٨٧٤٩,٥٣٩,٠٠٠	- مستحقات المواريث والتحويلات الجارية
٩٨٠٢,٩١٤,٨٢٢	١٠٣٤٨,٢٤٤,١٧٣	٣٢٧,٧٤٧,١٧٣	٣٥٠,٢٩٧,٠٠٠	(ب) الاستخدامات الرأسمالية :
٥٥٤٨,٤٨٤,٨٥٩	٥٤٧٠,٣٦٦,٧٤٤	٦٦٣,٧٢٢,٧٤٤	٥٢٠٦,٩٤٤,٠٠٠	- الاستثمارات
١٥٧٤١,٣٦٩,٦٨٨	١٧٣٨,٩١٧	٤٢٩,١١٧	١٢٥٦,٥٦١,٠٠٠	- التحويلات الرأسمالية
				ـ جملة (ب)
				ـ جملة (أ)
				ـ إجمالي الاستخدامات
				٣٤٢٣٩,٨٥٤,٦٧٦
				٥٧٣,٤٥٣
				٥١٧,٣٢٣
				٣٠٣,٦٦٥
				٠٠٠

رقم (٤)
١٩٩٣/٤/٨ (نتائج خطة الموارد العامة)

الإيرادات	الاعتماد للأصل	النقدية	الاعتماد المعدل	الفعلي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
ثانية : إجمالي مصادر التمويل :				
١ - الإيرادات المتاحة :				
(أ) الإيرادات الجارية :				
- الإيرادات للمبادرة ..	١٢١٢٢,٣٠٨,١٣٩٠١,٠٨٠,٠٠٠	١٤٧٠١,٠٨٠,٠٠٠	١,٠٨٠,٠٠٠	١,٠٨٠,٠٠٠
- الإيرادات الخارجية والتحويلات البارزة ..	٥٣٠٦,٥٨٩,٤٣١٢,٨٢٨,٧٥٦	٥٧١,٥٣٢,٧٥٦	٥٦٤٢,٢٠٠,٠٠٠	٥٦٤٢,٢٠٠,٠٠٠
١٧٨٦٢,١٩٧,١٤١	٢٣٩١٨,٨١٢,٧٥٦	٥٧٢,٦١٢,٧٥٦	٢٠٣٤٢,٢٠٠,٠٠٠	٢٠٣٤٢,٢٠٠,٠٠٠
(ب) الإيرادات الرأسمالية :				
- الإيرادات المتاحة للاستثمارات ..	٤٨٧٤,٤٥٤,٣٦٦,٦٦٧٩,٣٧,٢٠٩	٤٦٦٧,٦٨٩,٣٠٩,٧٧٩,٣٧,٢٠٩	٣٧٨٤,٣٧٨٤,٣٧,٢٠٩	٣٧٨٤,٣٧٨٤,٣٧,٢٠٩
- الإيرادات المتاحة للتحويلات ..	١٢٠٠,٥٣٢,٦٢٨,٢٤١٩,٤٠٢,٣٧٠	٥٧٦,٧١٩,٣٧٠	٢٨٤٢,٦٨٢,٠٠٠	٢٨٤٢,٦٨٢,٠٠٠
٦٠٧١,٠٨٧,٠٠٤	٨٠٩٨,٤٣٩,٥٧٩	٣٠٢٨,٤٠٨,٥٧٩	٥٠٧٩,٥٣١,٠٠٠	٥٠٧٩,٥٣١,٠٠٠
٢٢٤٩,٣٤٩,٣٤٩	٣٧٤٧,٧٥٦,٣٣٩	٣٥٩٧,٠٢١,٣٣٩	٢٠٨١٦,٢٣١,٠٠٠	٢٠٨١٦,٢٣١,٠٠٠
(أ) تمويل الاختيارات :				
- أربعة مدخلات معلبة ..	١٩٤٣,١٧٢,٤١	٢٥٦٢,٨٨٦,٠٠٠	٢٥٦٥,٥٤٣,٠٠٠	٢٥٦٥,٥٤٣,٠٠٠
- قروض وتسهيلات إقتصادية خارجية ..	٢٨٧٤,٣٦٠,٢٩٩,٣٤٩,٠٩٦	٣٩٠,٩٨٤,٩٦٩,٣٤٩,٠٩٦	٣٧٦٩,٥٠٣,٠٠٠	٣٧٦٩,٥٠٣,٠٠٠
١٧٠,٣٨١,٨٧٠	٢٠٥,٨٣٠,٠٠٠	١,٧٣٠,٠٠٠	٢٠٤,١٠٠,٠٠٠	٢٠٤,١٠٠,٠٠٠
٤٩٣٢,٣٦٠,٤٤٦	٥٦٦٩,٤٠٦,٩٦٩	١٠٠٦,٥٦٦,٩٦٩	٢١٩١٤٩,٠٠٠	٢١٩١٤٩,٠٠٠
(ب) تمويل التحويلات :				
- قروض خارجية وتسهيلات اقتصادية ..	٢٧١,٨٨٣,٦٢٨	١٧٣,٨٤٤,٠٢٨	٤٤,٤٦٦,-٤٤٤١,٤٠٠,٠٠٠	٤٤,٤٦٦,-٤٤٤١,٤٠٠,٠٠٠
٥٢٠,٢٤٤,٠٨٣٥٨٤٣,٠٠٠	٤٨٦٤,١٦٢,٧٤٦,١٣٨	١٦٢,٧٤٦,١٣٨	٤٣٣,٧٤٦,١٣٨	٤٣٣,٧٤٦,١٣٨
(ج) الميز للعائد والمدين الم belum المصرف في :				
- العجز الجارى (الفائض الجارى) ..	١٤٦١,٢٦١,٤٤٠	(١٦٥٥,٠٢٠,٢٢٠)	(١٦٥٥,٠٢٠,٢٢٠)	(١٦٥٥,٠٢٠,٢٢٠)
- عجز التحويلات الرأسمالية ..	٤٠٧٣,٦٢٨,٥٩٣	٢٤,٢٠٩,٣٥	٢٢٥٣,١٦١,٠٠٠	٢٢٥٣,١٦١,٠٠٠
١٠٧٤,٥٧٤,١٢٢	٤٥٤٥,٤٠١,١١	٤٣٤٥,٤٠١,١١	٤٣٤٥,٤٠١,١١	٤٣٤٥,٤٠١,١١
٣٣٧٩,٥٦٨,٣٤٧	٣٣٧٩,٣٤٧,٣٣٧	٣٣٧٩,٣٤٧,٣٣٧	٣٣٧٩,٣٤٧,٣٣٧	٣٣٧٩,٣٤٧,٣٣٧

جدول

ختامي موازنة الخزانة العامة (نتائج ختامي)

الاستخدامات	الاحتياط الأصلي	التعديلات	الاحتياط المعدل	ال فعل
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أولاً- الاستخدامات الخارجية:				
(أ) الأجور	٦٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٣٤,٩٩٢,٥٣٩	٦٣٥,٠٠٧,٤٦١	٦٠٦٤,٠٤٣,٩٢٧
(ب) التفقات الخارجية و التحويلات الخارجية :				
الدسم	٢٠٦١,٠٠٠,٠٠٠	٥١,٢٨٩,٤٣٢	٢٠٠٩,٧١٠,٥٦٨	١٩٣١,٥٠٧,٧٥٨
ق . م	٣٧١١,٥٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٩٥٥,٩٢٨	٣٥٧,٤٥٥,٩٢٨	٣٥٦,٩١١,٤٠٣
فوائد ومصروفات الدين العام	٢٨٥١,٩٠٠,٠٠٠	١١٨,٥٠٠,٠٠٠	٢٩٧٠,٤٠٠,٠٠٠	٢٩٦٩,٦٦٦,٥٨٤
المحل	٧٦١,٧٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٦,٧٠٠,٠٠٠	٦٨٧,٠٨٢,٤٨٣
فوائد ومصروفات الدين العام المارجي	١٥٦٥,٣٤٩,٤٨٥	٥٤,٤٠١,٤٨٥	١٥٦٥,٣٤٩,٤٨٥	١٥٦٥,٣٤٩,٤٨٥
أعباء المعاشات	١١٧,٩١٩,٠٠٠	٣٠٥,٤٣٠,٢٩٧	١٢٣,٣٤٩,٢٩٧	١٢١١,١٢٣,٩٩٢
المستلزمات السلعية والخدمية ..	١٦٨٤,٠٧٢,٠٠٠	١٧٢,٢٥٢,٢٠٣	١٧٢,٢٥٢,٢٠٣	١٣٧٨,٨١٢,٩٥٤
التفقات الخارجية المتعددة ..	١٢٤٩٩,٠٣٩,٠٠٠	٥٤٥,٧٤٦,٠٧٥	٥٤٥,٧٤٦,٠٧٥	١٣٠٤٤,٧٨٥,٠٧٥
جملة (ب)	١٨٧٤٩,٠٣٩,٠٠٠	٥١٠,٧٥٣,٥٣٦	٥١٠,٧٥٣,٥٣٦	١٩٢٥٩,٧٩٢,٥٣٦
الفائض المارجي (زيادة الإيرادات عن المصروفات) ..	١٥٩٣,١٦١,٠٠٠	٦١,٨٥٩,٢٢٠	٦١,٨٥٩,٢٢٠	١٦٥٥,٠٢٠,٣٢٠
جملة الاستخدامات الخارجية ..	٢٠٣٤٢,٢٠٠,٠٠٠	٥٧٢,٦١٢,٧٥٦	٥٧٢,٦١٢,٧٥٦	٢٠٩١٤,٨١٢,٧٥٦
١٨٧٨,٤٥٨,٥٨:				

(٥) رقم

الموازنة الجارية) للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

الإيرادات	الاعتاد الأصل	التعديلات	الاعتاد المعدل	ال فعل
ثانياً : مصادر تمويل	ج به	ج به	ج به	ج به
<u>١) الإيرادات السيادية :</u>				
ضرائب	٥٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠	—	٥٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٠٤,٥٤٦,٩٤٠
جمارك	٣٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	—	٣٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٩١٣,٣٩٠,٥٤
الضرائب على الأسلالك	٣٩٢٠,٠٠٠,٠٠٠	—	٣٩٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٧٤,٤١١,١٢٠
إيرادات سيادية أخرى	١٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٨٠,٠٠٠	١٤٥١,٠٨٠,٠٠٠	١٠١٦,٧٥٠,١٥
جملة (أ)	١٤٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٨٠,٠٠٠	١٤٧٠١,٠٨٠,٠٠٠	١٢١٢,٣٠٨,١٢٩
<u>(ب) الإيرادات الجمائية والتحويلات الجارية :</u>				
فائض البيدول	٧٨٠,٩١٧,٠٠٠	—	٧٨٠,٩١٧,٠٠٠	٧٨٧٣,٥٣,٢٥٧٨,٩١٧,٠٠٠
فائض قناة السويس	٣٥١,٤٢١,٥٠٠	(٤,٩٢٣,٠٠٠)	٣٥١,٤٢١,٥٠٠	٤٤٧,٠٣٥,٧٨٣٣٤٦,٤٩٨,٠٠٠
فائض هيئات الاقتصادية الأخرى	١٢١,٦٣٩,٠٠٠	١٣,٢٥٥,٥٧٨	١٣٤,٨٩٤,٥٧٨	١٢٦,٥٤٢,٤٧١
فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام	١١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	—	١١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٩٦,٢٤٨,٠٧٦
فائض البنك المركزي	٧٤٩,٧٠٠,٥٠٠	—	٧٤٩,٧٠٠,٥٠٠	٥٥٣,٣٤٠,٥٠٩
إيرادات جارية أخرى	٢٤٨٨,٥٢٣,٠٠٠	٥٦٣,٢٠٠,١٧٨	٣٠٥١,٧٢٣,١٧٨	٣٩٩,٣٦٦,١٤٨
جملة (ب)	٥٦٤٢,٢٠٠,٠٠٠	٥٧١,٥٣٢,٧٥٦	٦٢١٣,٧٣٢,٧٥٦	٥٣٤,٨٨٩,١٢
جملة الإيرادات الجمائية	٢٠٣٤٢,٢٠٠,٠٠٠	٥٧٢,٦١٢,٧٥٦	١٢٠٩١٤,٨١٢,٧٥٦	١٧٤١٧,١٩٧,١٤١
المعجز الجاري ازدياد المصروفات من الإيرادات) الذي يمول	—	—	٥٧٢,٦١٢,٧٥٦	١٤٦١,٢٦١,٤٤٠
ـ جملة مصادر التمويل	٢٠٣٤٢,٢٠٠,٠٠٠	٥٧٢,٦١٢,٧٥٦	٦٢٠٩١٤,٨١٢,٧٥٦	٦٣٧٨,٤٥٦,٥٨٦

ج

ختامي موازنة الميزانية العامة (النفقات) الموقتة

الاستهلاك المعدل	التعديلات	الاكتتاب الأجنبي	النفط	الاستهلاك المعدل
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
<u>أولاً الاستهلاكات الاستهارية:</u>				
- الجهاز الإداري	٤١,٧٦,٩٤٣	١٦٠١,٥٠٨٠٠٠	٣٩٤٣	٥٤٨,٢٣٣,٣٢
- الإدارات المحلية	٣٥٠,١٢٩,٠٠٠	٩٤١,٨٦١٤٤	٥٧٦,٧٣٥,١٤٤	٦٣٠,٣٩٢
- المبيعات الخارجية	٣٧٢,٤٧٨,٠٠٠	٦٤٨,١٤٨٣	١٢٦,٥٧٩	٣٧,٢٩١٤٨٣
-	٣٧٣,٦١٦,٠٠٠	٦٤٨,٢٢٢	٨٣٦,٣٩٦	٣٩٣,٨٣٧
- المبيعات الاقتصادية	٧٣٠٩٩,٩٠٩,٠٠٠	٥٣٩,٥٣٩	٥٣٩,٥٣٩	٣٧٨,٣٧٨
- البنك المركزي	٧,٠٩٦,٥٠٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠	-	٣٩٣,٣٩٣
- بنك الاستثمار التونسي	٩٨٦,٠٠٠	-	٩٨٦,٠٠٠	-
<u>ثانياً الاستهلاكات غير الاستهارية:</u>				
-	٣٧٣,٦١٦,٠٠٠	٦٤٨,٢٢٢	٨٣٦,٣٩٦	٣٩٣,٨٣٧
-	٣٧٣,٦١٦,٠٠٠	٦٤٨,١٤٨٣	١٢٦,٥٧٩	٣٧,٢٩١٤٨٣
-	٣٧٢,٤٧٨,٠٠٠	٦٤٨,١٤٤	٥٧٦,٧٣٥,١٤٤	٦٣٠,٣٩٢
-	٣٥٠,١٢٩,٠٠٠	٩٤١,٨٦١٤٤	٥٧٦,٧٣٥,١٤٤	٨٣٦,٣٩٢
-	١٦٠١,٥٠٨٠٠٠	٤١,٧٦,٩٤٣	٣٩٤٣	٥٤٨,٢٣٣,٣٢
<u>ثالثاً الاستهلاكات الأخرى:</u>				
-	٣٧٣,٦١٦,٠٠٠	٦٤٨,٢٢٢	٨٣٦,٣٩٦	٣٩٣,٨٣٧
-	٣٧٣,٦١٦,٠٠٠	٦٤٨,١٤٨٣	١٢٦,٥٧٩	٣٧,٢٩١٤٨٣
-	٣٧٢,٤٧٨,٠٠٠	٦٤٨,١٤٤	٥٧٦,٧٣٥,١٤٤	٦٣٠,٣٩٢
-	٣٥٠,١٢٩,٠٠٠	٩٤١,٨٦١٤٤	٥٧٦,٧٣٥,١٤٤	٨٣٦,٣٩٢
-	١٦٠١,٥٠٨٠٠٠	٤١,٧٦,٩٤٣	٣٩٤٣	٥٤٨,٢٣٣,٣٢

(٦) رقم

الاستهلاك (لسنة تلك السنة ١٩٩٥/٩/٣)

الإيرادات	الاعتمد الأصل	الاعتمد المعدل	المعدلات	النفقات	الإيرادات
جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ
ثانياً: مصادر تمويل الاستثمارات					
(أ) الموارد المتاحة :					
- من الاجنبى والآليات					
والمخصصات					
من صندوق الأقراض والتمويل					
- من خارجية و محلية					
١٧٨,٣٧٣,٥٧٤ ١٨٧,٤٢٣,١٨٣ ٤٧٤,١٦٧,٠٠٠					
١٠١,٣٢٣,٣٥٠ ٩٤,٤٥٤,٠٢٩ ٩١١,٠٣٣,٠٠٠					
١٠٧,٢٣٨,٣٧٤ ١٤٣,١٩٣ ٢٧٥٧٧,٠٣٥,٠٢٦ ٨٤٦,١١٨,٠٠٠					
جملة الموارد المتاحة					
٤٨٧,٥٥٤,٣٧٦ ٤٧٩,٠٣٧,٢٠٩ ٢٤٧,٦٨٩,٢٠٩ ٢٣١,٣٤٨,٠٠٠					
(ب) العجز الكلى لاستثمارات					
و بمصادر تمويله :					
- قروض محلية					
٦٧١,٧٥٩,٣٥٧ ٢٥١,٧٣٠,٠٠٠ (-) ٢,٦٥٧,٠٠٠ ٢٥١٣,٣٨٧,٠٠٠					
٧١,٩١٢,٧٠٤ ٥٢,١٥٦,٠٠٠ - ٥٢,١٥٦,٠٠٠					
١٩٤٣,٦٧٢,٠٦١ ٢٥٢,٨٨٦,٠٠٠ (-) ٢,٦٥٧,٠٠٠ ٢٥٦٥,٥٤٣,٠٠٠					
١٧٠,٣٨١,٨٧٠ ٢٠٥,٨٣٠,٠٠٠ ١,٧٣٠,٠٠٠ ٢٠٤,١٠٠,٠٠٠					
٢١١٤,٥٣,٩٣١ ٣٧٨,٧١٦,٠٠٠ (-) ٩٢٧,٠٠٠ ٣٧٩,٦٤٣,٠٠٠					
- من الأوراق الدخارية					
- ١٠٪ صندوق حكومية					
١٩٤٣,٦٧٢,٠٦١ ٢٥٢,٨٨٦,٠٠٠ (-) ٢,٦٥٧,٠٠٠ ٢٥٦٥,٥٤٣,٠٠٠					
- من مصادر أخرى					
- الجملة					
- قروض و تسهيلات					
أثمانية خارجية و محلية					
جملة تمويل العجز الكلى					
٢٨١٦,٣٠٦,٥١٥ ٣٩٠,٤٩٠,٩٦٤ ١٠٠,٩٨٤,٩٦٤ ١٣٤٩,٥٠٦,٠٠٠					
٤٩٢٢,٣٦٠,٤٤٦ ٥٧٦٩,٢٠٦,٩٦٤ ١٠٠,٠٥٧,٩٦٤ ٤١١٩,١٤٩,٠٠٠					
٩٠٢,٩١٤,٨٢٢ ١٠٣٤٨,٣٤٤,١٧٣ ٣٩٩٧,٧٤٧,١٧٣ ٣٥٠,٤٩٧,٠٠٠					

بيان

ختام موازنة الخزانة العامة (نتائج ختامي)

الاستخدامات	الاعتماد الأصل	التعديلات	الاعتماد المعدل	الفعل
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أولاً: التحويلات الرأسمالية:				
— التزامات الدين العام المحلي	٩٥٦,٥٤٨,٠٠٠	٥,٢٩١,٦٢٠	٩٦١,٨٣٩,٦٢٠	٩٢٣,٤٣٣,٦٧٥
— التزامات الدين العام الخارجي	١٣٣٩,٨٤٠,٠٠٠	—	١٣٣٩,٨٤٠,٠٠٠	١٢٥٧,٨٠١,١٨٤
— تمويل عجز جاري الميزان الاقتصادية	٤٩٩,٠٩٦,٠٠٠	٢٠,٣١٩,٣٥٠	٥١٩,٤١٥,٣٥٠	٥١٩,٣٨٤,٥٥٠
— تمويل عجز تحويلات الميزان الاقتصادية	١٨٢٦,٧٠٧,٠٠٠	٧٨,٠٤٧,٩١٢	١٩٠٤,٧٥٤,٩١٢	١٨٣٤,٤٤٦,٢٠٣
— احتياطي تمويل تحويلات الشركات	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	—	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦,٥٨٨,١٥٣
— التزامات رأسمالية متعددة	٤٨٤,٧٥٣,٠٠٠	٥٦٠,٠٦٣,٨٦٢	٥٦٠,٠٦٣,٨٦٢	٩٤٦,٨٣١,٠٩٤
إجمالي التحويلات الرأسمالية:				
	٥٢٠٦,٩٤٤,٠٠٠	٦٦٣,٧٢٢,٧٤٤	٥٨٧,٦٦٦,٧٤٤	٥٥٤٨,٤٨٤,٨٥٩

رقم (٧)
موازنة التحويلات الرأسمالية (للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩)

ال فعل	الاعتماد المعدل	التعديلات	الاعتماد الأصلي	الإيرادات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
				ثانياً : مصادر تمويل
				التحويلات الرأسمالية :
				(أ) الموارد المتاحة :
٦٨٦,٢٣٩,٢٢٩	٦٦٠,٠٤٦,٥٧٠	٣٢,٧٤٦,٢٧٠	٦٢٧,٢٩٩,٨٠٠	- الموارد الذاتية المتاحة
-	٣٨٣,٢٠٠	-	٣٨٣,٢٠٠	- ودائع الخزانة المستردة من بنك الاستثمار القومي ..
٢٨٩,٨٤	٢٩١,٧٥٢,٤٦٣	٢٩١,٧٥٢,٤٦٣	-	- التمويل الدفعات المقدمة ..
١٦٩,٧١١,٣٧٧	١٦٩,٧١١,٣٩٤	١٦٩,٧١١,٣٩٤	-	- التمويل المستحقات الاستثمارية ..
٥٤,٧٤٠,٧٠٤	٥٩٧,٥٠٩,٢٤٣	٨٢,٥٠٩,٢٤٣	٢٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	- منح خارجية و محلية ..
١٢٠,٥٣٢,٦٢٨	٣٤١٩,٤٠٢,٣٧٠	٥٧٦,٧١٩,٣٧٠	٢٨٤٢,٦٨٣,٠٠٠	حملة (أ) ..
				(ب) العجز الكلى للتحويلات
				ومصادر تمويله :
٢٧٩,٨٨٢,٦٣٨	١٧٣,٨٤٤,٠٢٤	٦٢,٧٤٤,٠٢٤	١١١,١٠٠,٠٠٠	- قروض خارجية و تسهيلات أثنائية
٤,٧٦,٠٦٨,٥٩٣	٣٧٧,٤٢٠,٣٥٠	٢٤,٢٥٩,٣٥٠	٢٢٥٣,١٦١,٠٠٠	- العجز الصافى ويغول من الجهاز المصرفي
٤٣٤٧,٩٥٢,٢٣١	٣٥١,٢٦٤,٣٧٤	٨٧,٠٠٣,٣٧٤	٣٣٤٦,٢٦١,٠٠٠	حملة (ب)
٥٥٨,٤٨٦,٨٠٩	٥٨٧,٦٦٦,٧٤٤	٦٦٣,٧٢٢,٧٤٤	٥٣٦,٩٤٤,٠٠٠	إجمالي مصادر التمويل

جبلوندوم (۸)

(جات) ختامي للإنتهاء بالموارد المالية لسنة ١٩٩٠/٨٩

الجريدة الرسمية - العدد ٩٧٦ - د. أمير بن سلطان

١٦٩/٢٩ - العدد العاشر لسنة ١٣٧٥هـ
الطبعة الأولى
الطباطبائي (طهر)
خالصي الباب الثاني - المقدمة والمعاهدات المalarie على مستوى المرازنات

卷之三

جُلْمُولُ رُفِيم (١٠)

(نافع) ختامي المواريثة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١

ختامي للباب الرابع - التحويلات الرأسية على مستوى المواريثات

البيان	الأعتماد الأصل	التعديلات	الاعتماد المعدل	الفعل	دون	تجارب	التبيعة
الإيداع	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
- الجهد الإداري	٢٣٧,١٩٩,٥٤٩,٦٧٠,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٧,١٩٩,٥٤٩,٦٧٠,٧٠٠,٠٠٠	٢٣٧,١٩٩,٥٤٩,٦٧٠,٧٠٠,٠٠٠	-	-	-	-
- الإدارة المحلية	٧٨٧,١٢,٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٨٧,١٢,٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٨٧,١٢,٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-
- البنات الحدية	١٥٥,١٤,٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٥,١٤,٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٥,١٤,٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-
المملكة	٥٣٠,٦٤٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٠,٦٤٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٠,٦٤٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	المملكة	٣٣٣,١٨١,٨٨٦,٥٠١,٨٤٣,٦٧٦,٧٤٣,٧٣٣,٧٣٣,٧٣٣,٧٣٣	٣٣٣,١٨١,٨٨٦,٥٠١,٨٤٣,٦٧٦,٧٤٣,٧٣٣,٧٣٣,٧٣٣,٧٣٣	-

جدول رقم (١١)

(تابع) مخالص المرازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩
بيان بتعديلات الاعتمادات

البيان	تعديلات بغير اين	صرف قيد بلات	تعديلات مطلوبة	المبلغ
البيان	غير ارات وتأشيرات	عوجب	تعديلات من الشعب	المبلغ
الباب الأول - الأجرور	-	٣٤,٩٩٢,٥٣٩	٣٤,٩٩٢,٥٣٩	٣٤,٩٩٢,٥٣٩
الباب الثاني - الغطات الإدارية والعمولات الإدارية	-	٥٤٥,٧٤٦,٧٩	-	٥٤٥,٧٤٦,٧٩
الباب الثالث - الاستخدامات الاستهارية	-	٨٣٣,٩٢,٦٦٦	-	٨٣٣,٩٢,٦٦٦
الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية	-	٦٦٣,٧٣٢,٧٤٤	-	٦٦٣,٧٣٢,٧٤٤
المجموع	٢٠٠,٦٥٦,٨,٩٤٦	-	-	٢٠٠,٦٥٦,٨,٩٤٦

جلول رقم (١٢)

(٣) خاتمي المرازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٥٠/٨٩
 (٤) خاتمي المرازنة المالية على مستوى الأبواب والموانئ

البيان	الملاحة الإداري	الملاحة التجارية	الملاحة التدريبية	الأسطول
(أولاً) الاستعلامات المالية :				
الباب الأول - الأجرور	١٩٨٥,٤٩٣,٣١٠	٣٠٩٦٧٧٦٣٠	٣٠٩٦٧٧٦٣٠	
الباب الثاني - النباتات البارية والمستلزمات البارية (بعون نافع مسلكوه)	٧٨٨,٨٢٣,١٤٣	١١٣٦٩,٩٧٧,٣١٤	١١٣٦٩,٩٧٧,٣١٤	
نافع المسكونة ..	٣٥,٨٢٩,٨٦٨	٣٩٦٦٨,٣٨٦,٤٦٧	٣٩٦٦٨,٣٨٦,٤٦٧	
جلة الباب الثاني ..	٦٤٢,٤٦٧,٣٢١	١٤٠٢٨,٣٦٧,٣٦١	١٤٠٢٨,٣٦٧,٣٦١	
إجمالي الاستعلامات المالية ..	٣٨٨٥,٤٧٢,٨٤٠	١٩١٣٥,٥٦٧	١٩١٣٥,٥٦٧	
(ثانياً) الإيرادات المالية :				
الباب الأول - الإيرادات السيادية ..	٣٤١,١٩٨,٤٨٠	١١٧٤,٣٤٩,١١٢	١١٦٣,٨,١٣٩	
	٢٨٨٦٠,٥٣٧			

الباب الثاني - الإرادات المترادفات والتسميات البديلة:

٨٨١،٥٤٠،٦٩٠	-	-
٣٢٠،٥٢٣،٦٨١	٣٢٠،٥٢٣،٦٨١	-
... - - - - -	نخبة المكونة في فاينض وأرباح كانت الفعلية العام والمهارات الاقتصادية	(٢) نخبة المكونة في فاينض وأرباح

موجة (٩) يعزز العمليات المدارية
بـ ١ - إمامه خدمات سيداديه

الجريدة الرسمية - العدد ١٦ في ٨ آبريل سنة ٢٠٢٣

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٣

باعتبار الحساب الختامي لموازنة الميزانية والجهات المعاونة لها
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعتمد الحساب الختامي المرفق لموازنة الميزانية والجهات المعاونة لها عن
السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الواافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسني هناركى

بيان بموازنة وزارة العدل الإجمالية
والمصرف والنتيجة على مستوى الأبواب للهيئات القضائية
والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

النتيجة				البيان
تجاوز	وفر	المصرف	الاعتماد المعدل	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	٦٠٧٨٠٠٨	١١٩٥١٥٥٦٧	١٢٥٦١٣٥٧٥	الهيئات القضائية
—	٢٠٢٦٠٦	٣٥٣٦٨٨١٩	٣٥٥٧١٤٢٥	الجهات المعاونة
—	٦٣٠٦١٤	١٥٤٨٨٤٣٨٦	١٦١١٨٥٠٠	جملة الباب الأول
—	٥٩١٩٥	٩١٩١٩٢٤	٩٢٥١١١٩	الهيئات القضائية
—	٣٩٩٠	٥١٦٤٨٩١	٥١٦٨٨٨١	الجهات المعاونة
—	٦٣١٨٥	١٤٣٥٦٨١٥	١٤٤٢٠٠٠	جملة الباب الثاني
—	٦٣٦٣٧٩٩	١٦٩٢٤١٢٠١	١٧٥٦٠٥٠٠	جملة الموازنة الخارجية ...
—	٦٣٧٧٥٦٩	١٧٣٦٤٣٢	٨١١٤٠٠	الهيئات القضائية
—	١٩٤٨٣٠٥	٣٩٢٣٦٩٥	٥٨٧٢٠٠	الجهات المعاونة
—	٨٣٢٥٨٧٤	٥٦٦٠١٢٦	١٣٩٨٦٠٠	جملة الباب الثالث
٩٢٢٢٨	—	٩٢٢٢٨	—	الهيئات القضائية
٩٦٦١٦	—	٣٣٦٢٨٠	٢٣٩٦٦٤	الجهات المعاونة
١٨٨٩٤٤	—	٤٢٨٦٠٨	٢٣٩٦٦٤	جملة الباب الرابع
—	٨١٣٦٩٣٠	٦٠٨٨٧٣٤	١٤٢٢٥٦٦٤	جملة الموازنة الرأسمالية ...
—	١٤٥٠٠٧٢٩	١٧٥٣٢٩٩٣٥	١٨٩٨٣٠٦٤	الجملة العمومية ...

بيان بالإيرادات المقدرة والمحصل الفعل والنتيجة
للهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

النتيجة		المقدور	المحصل الفعل	البيان
صفر	زيادة	تحصيله	تجربة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
<u>الإيرادات الخلوية:</u>				
٤٩٨٦٢٥٤١	—	١١٠٥٤٩٩٩	١٦٠٤٠٦٩٠٠	الهيئات القضائية
٢٨٨١٢٦٧	—	١١٢٧٨٥١٢	١١٥٦٦٦٤٠٠	الجهات المعاونة
٥٣٧٤٣٧٩٨	—	٢٢٣٣٢٩٥٠٢	٢٧٦٠٧٣٠٠	الجملة
<u>الإيرادات الرأسمالية:</u>				
—	١٨١٨٧٥٩	١٨٢٨٧٥٩	١٠٠٠	الهيئات القضائية
٩٩٦٠٩٥٤	—	٤٢٦٠٧١٠	٤٦٢٢١٦٦٤	الجهات المعاونة
٩٩٦٠٩٥٤	١٨١٨٧٥٩	٦٠٨٩٤٦٩	١٤٢٣١٦٦٤	الجملة

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٣

يُفتح اعتباراً إضافياً بموازنة الميزانية الزراعية المصرية
عن السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتباراً إضافياً بموازنة الميزانية الزراعية المصرية عن السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ بمبلغ ٤٣٤٤٤ جنيهاً (قطط وفقره لـ١٠٠٠ ألفاً ولوبيات وأربعة وستون جنيهاً لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت بالباب الأول - الأجر وـ « وذلك مقابل حقوق مماثل بربط فائض الحكومة بالباب الثاني - نفقات جارية وتحويلات جارية » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يُضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قواهيتها ما

صادر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٣ م)

ب缸 ٢٠٢٩ ج ٢ تحرير ٣٠٢٠٢٩

٢٠٢٩ ج ٢ تحرير ٣٠٢٠٢٩

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢١٤٣٥٦ جنيهًا (نقط وفدهر مائتان وأربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وستة وخمسون جنيهًا لا غير) وذلك لمواجهة التجارزات التي وقعت بالباب الأول أجور ، وذلك مقابل خفض مماثل بالباب الثاني نفقات جارية وتحويلات جارية بمقدار ٦ - فائض العمليات الجارية بند ١٦ - فائض الحكومة لمواجهة تجارزات الباب الأول .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبارا من اليوم التالي ل التاريخ شهر .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
طبقاً بمقتضى الدستور في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتقاد إضافي موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجتمعات الصناعية والتعددية
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

بفتح اعتقاد إضافي موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجتمعات الصناعية والتعددية عن السنة المالية ١٩٩٠ / ٨٩ بمبلغ ٧٢٠٨٥٢٢ جنيها (فقط وقده سبعة ملايين ومائتان وثمانية آلاف وخمسة وعشرون جنيها لغير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الأبواب وفقا لما يلى :

الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٢٠٨٥٢٢ جنيها (فقط وقده سبعة ملايين ومائتان وثمانية آلاف وخمسة وعشرون جنيها لغير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : الأجرور بمبلغ ٢٤٦٤٨٤٥ جنيها ويستبعد بالتحصيل من الباب الثالث .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحولات الجارية بمبلغ ٤٧٤٣٦٧٧ جنيها ويستبعد بالتحصيل من الباب الثالث .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لل تاريخ نشره .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها على
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م .

حسنى مبارك

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لتنفيذ مشروعات المحطات المائية
لتوسيع الكهرباء
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي بنصه، وقد أضطررناه:

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لتنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوسيع الكهرباء
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٤٣١٨ جنيهاً (نقطة وخمسون ألفاً وثلاثمائة وثمانية عشر جنيهاً لا غير) بالباب الثاني التفقات الخارجية والتحويلات الخارجية
— تستبعد بالتحصيل من الباب الثالث الاستخدامات الاستثنائية — وذلك لمواجهة
التجاوزات التي وقعت على هذا الباب.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يعضم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٦ نيسان سنة ١٩٩٣ ميلادي).

حسن مبارك

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٣

فتح اعتداد إضافي بموازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أسلووه:

(المادة الأولى)

فتح اعتداد إضافي بموازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٨١٦٩٤٦٤ جنيهاً (فقط وقطره ثمانية وستون مليوناً ومائة وتسعة وستون ألفاً وأربعمائة وأربعة وستون جنيهاً لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الأبواب ونفاذها :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٨١٦٩٤٦٤ جنيهاً (فقط وقطره ثمانية وستون مليوناً ومائة وتسعة وستون ألفاً وأربعمائة وأربعة وستون جنيهاً لا غير) موزعة على البابين الآتيين :

(أ) الباب الأول - الأجر بمبلغ ٩٣٧٩٥٦ جنيهاً .

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٥٠٨٦٧٢٤ جنيهات.

ثانياً - الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٨١٦٩٤٦٤ جنيهاً (فقط وقطره ثمانية وستون مليوناً ومائة وتسعة وستون ألفاً وأربعمائة وأربعة وستون جنيهاً لا غير).

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره مما يفهم هذا القانون بخاتم العولة، وينفذ كقانون من قوانينها سكك برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٩٣ ميلادي).

حسن مبارك

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتداد إضافي بموازنة هيئة النقل العام بالقاهرة
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩.

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتداد إضافي بموازنة هيئة النقل العام بالقاهرة عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٦٢٩١٧٣٨ ج:ها (فقط وقدره ستة وعشرون مليونا ومائتان واحد وتسعون ألفا وسبعينا وثمانية وتلائون جنيهها لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الأبواب وفقاً لما يلى :

أولاً : الاستخدامات الجاوية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجاوية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٦٢٩١٧٣٨ ج:ها (فقط وقدره ستة وعشرون مليونا ومائتان واحد وتسعون ألفا وسبعينا وثمانية وتلائون جنيهها لا غير) موزعاً على الباقين الآتيين :

(أ) الباب الأول - الأجور بمبلغ ٧٧٨٤٩٨ جنيهها.

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٥٥١٣٢٤ جنيهها.

لتانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٦٢٩١٧٣٨ ج:ها (فقط وقدره ستة وعشرون مليونا ومائتان واحد وتسعون ألفا وسبعينا وثمانية وتلائون جنيهها لا غير).

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يضم هذا القانون بحاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م.)

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لمياه بور سعيد
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لمياه بور سعيد عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٦٨٥٨٨ جنيها (فقط وقدرها ستمائة وثمانية وستون ألفا وخمسمائة وثمانية وثمانون جنيها لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الأبواب وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٦٨٥٨٨ جنيها (فقط وقدرها ستمائة وثمانية وستون ألفا وخمسمائة وثمانية وثمانون جنيها لا غير)

موزعاً على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : الأجر بمبلغ ٢٨٠٧٩ جنيها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٤٠٥٠٩ جنيهات .

ثانياً - الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٦٨٥٨٨ جنيه فلتر وقدرها ستمائة وثمانية وستون ألفا وخمسمائة وثمانية وثمانون جنيها لا غير) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الواقع ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

بحسبي مبارك

قانون رقم ١٦ السنة ١٩٩٣

فتح اعتباراً من موافقة الهيئة العامة للسلم التمويني
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَئِيسُ الْجَمْهُورِيَّةِ

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدره :
(المادة الأولى)

فتح اعتباراً من موافقة الهيئة العامة للسلم التمويني من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩
بمبلغ ٨٦٤٣٩٩٠٢٤ جنيهاً (نقط وقدهه ثمانمائة وأربعة وستون مليوناً وثلاثمائة وتسعة
وتسعون ألفاً وأربعة وعشرون جنيهاً لغير) وذلك لمراجحة التجلوذات التي وقعت
على الأبواب وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٨٦٤٣٩٩٠٢٤ جنيهاً
حيثما (نقط وقدهه ثمانمائة وأربعة وستون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وتسعون ألفاً وأربعة
وعشرون جنيهاً لغير) موزعاً على البالى الآتى :

(أ) الباب الأول : الأجو بمبلغ ١٩٥٢٣٦ جنيهاً .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٨٦٤٢٠٣٧٨٨ جنيهاً .

لانياً - الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات
الجارية (عجز مرحل) من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٨٦٤٣٩٩٠٢٤ جنيهاً (نقط وقدهه
(ثمانمائة وأربعة وستون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وتسعون ألفاً وأربعة وعشرون جنيهاً لغير)).

(المادة الثانية)

يلشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٣

بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات
القطن عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن عن السنة
المالية ١٩٩٠/٨٩ يبلغ ٦٢٣٩٩٩ جنيها (فقط وقدره ستة وثلاثة وعشرون ألفا
وتسعمائة وتسعة وتسعون جنيها لا غير) وذلك لمواجهة التجارزات التي وقعت على الأبواب
وفقا لما يلى :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ يبلغ ٦٢٣٩٩٩ جنيها
(فقط وقدره ستة وثلاثة وعشرون ألفا وتسعمائة وتسعة وتسعون جنيها لا غير) بباب
الأول أجور .

ثانياً : الإيرادات الجلوية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجلوية بالباب الثاني - الإيرادات الجلوية والتحويلات
الخارجية (عجز مرحل) عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ يبلغ ٦٢٣٩٩٩ جنيها (فقط وقدره
ستة وثلاثة وعشرون ألفا وتسعمائة وتسعة وتسعون جنيها لا غير) .

(المادة الثانية)

نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعلن به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٩١ م) .

حسني مبارك

شعبة رئيس

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣

فتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة الكبرى
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

فتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة الكبرى عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٢٧٤١٤٩٥ جنيهاً (قطط وقدره إثنا عشر مليونا وسبعينا وواحد وأربعون ألفا وأربعمائة وخمسة وتسعون جنيهاً لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الأبواب وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٢٧٤١٤٩٥ جنيهها (قطط وقدره إثنا عشر مليونا وسبعينا وواحد وأربعون ألفا وأربعمائة وخمسة وتسعون جنيهاً لا غير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : الأجور بمبلغ ٣٥٥٠٧٥٥ جنيهها.

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٩١٩٠٧٤٠ جنيهها .

ثانياً - الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٢٧٤١٤٩٥ جنيهها (قطط وقدره إثنا عشر مليونا وسبعينا وواحد وأربعون ألفا وأربعمائة وخمسة وتسعون جنيهاً لا غير) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ، يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ (الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣

يفتح اعتداد إضافي بموازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أحيل رئاه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتداد إضافي بموازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ (٣٩١٢٤٩ جنيها) فقط وقدره ثلاثة وواحد وتسعون ألفا مائتان وتسعة وأربعون جنيها لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الأبواب . وفقاً لمضائل :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ (٣٩١٢٤٩ جنيها) فقط وقدره ثلاثة وواحد وتسعون ألفا ومائتان وتسعة وأربعون جنيها لا غير) موزعة على الباقين التاليين :

(أ) الباب الأول : الأجور بمبلغ (٦٣٠) جنيها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ (٣٩١٨٧٩) جنيها .

ثانياً : الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بند ٢ صجز سريل عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ (٣٩١٢٤٩ جنيها) فقط وقدره ثلاثة وواحد وتسعون ألفا ومائتان وتسعة وأربعون جنيها لا غير)

(المادة الثانية)

بلشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يضم هذا القانون بمحاتم الدولة ، ويستفاد كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م)

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتماد إضافي بميزانية المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية

عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافي بميزانية المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٥٦٠٧ جنيهات (فقط وقدره خمسة آلاف وستمائة وسبعين جنيهات لا غير) .

وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت بالباب الأول - الأجرور مقابل خفض مماثل بالباب الثاني - نفقات جارية وتحويلات جارية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يضم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر ببرئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسني مبارك

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتداد إضافي بموازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القليوبية
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتداد إضافي بموازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القليوبية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٣٨١٠٤ جنيهات (فقط وقدره أربعمائة وثمانية وثلاثون ألفاً ومائة وأربعة جنيهات لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الأبواب وفقالمايل :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٣٨٤٠٤ جنيهات (فقط وقدره أربعمائة وثمانية وثلاثون ألفاً ومائة وأربعة جنيهات لا غير) موزعاً على الأبواب التالية :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ (٢٥٢٥٠) جنيهًا .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٣٣٥٤ جنيهًا .

ثانياً : الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٣٨١٠٤ جنيهات (فقط وقدره أربعمائة وثمانية وثلاثون ألفاً ومائة وأربعة جنيهات لا غير) .

(المادة الثانية)

يشتر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ - ميسيان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٩ تبرأير سنة ١٩٩٣ م)

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣

بفتح اعتداب إضافي بموازنة هيئة القطاع العام للرى
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

«المادة الأولى»

بفتح اعتداب إضافي بموازنة هيئة القطاع العام للرى عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ مبلغ ١٢٤٢١ جنيها (فقط وقدره إثنتا عشر ألفا وأربعمائة وواحد وثلاثون جنيها لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الباب الأول - أجور وذلك وفقا لما يلى :

زيادة اعتدابات الاستخدامات المدارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ الباب الأول - أجور مبلغ ١٢٤٣١ جنيها (فقط وقدره إثنتا عشر ألفا وأربعمائة وواحد وثلاثون جنيها لا غير) مقابل خفض اعتدابات الباب الثاني - النعمات المدارية والتحولات المدارية - بمقدار ٦ فائض الحكومة بنفس القيمة .

«المادة الثانية»

يلشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وبعملية اعتبارا من اليوم التالي لاريخ نشره .

يعضم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر ببرئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٢ هـ

(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسنى مبارك

أحمد عيسى

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣

فتح اعتماد إضافي بموازنة هيئة القطاع العام للنقل البري والبحري
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

بضم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

فتح اعتماد إضافي بموازنة هيئة القطاع العام للنقل البري والبحري من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بـ٤١٧٧٤ جنية (فقط وقدره واحد وأربعون ألفاً وسبعيناً وأربعة وسبعون جنيهاً لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الباب الأول - أجور وذلك وفقاً لما يلي :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ الباب الأول - أجور بـ٤١٧٧٤ جنية (فقط وقدره واحد وأربعون ألفاً وسبعيناً وأربعة وسبعون جنيهاً لا غير) مقابل خفض اعتمادات الباب الثاني ل النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمقدار ٦ فائض الحكومة بنفس القيمة .

(المادة الثانية)

يلشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

بضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسين سليمان

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣

يربط حساب ختامي موازنة الهيئة الزراعية المصرية
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرنا :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة الزراعية المصرية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٥٧٥٦٠٤٩ جنيها (فقط وقدره خمسة وستون مليونا وسبعينا وستة وخمسون ألفا وتسعة وأربعون جنيها لا غير) وذلك وفقاً ملخصاً :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٥٨٣٠٦٨٤٧ جنيها (فقط وقدره ثمانية وخمسون مليونا وثلاثمائة وستة آلاف وثمانمائة وسبعينا وأربعون جنيها لا غير) موزعاً على الباقين التاليين :

(أ) الباب الأول - أجور بمبلغ ٢٧٣٦٧٧١ جنيها .

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٥٥٧٠٠٧٦ جنيها .

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٤٤٩٢٠٢ جنيها (فقط وقدره سبعة ملايين وأربعمائة وتسعة وأربعون ألفا ومائتان وإنمان جنية لا غير) موزعاً على الباقين التاليين :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٦٤٢٤٤٩ جنيها .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٨٠٦٧٣٣ جنيها .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

يرتبط حساب ختامي الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية - عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٨٤٧٥٨٣٠ جنيهاً (فقط وقدره ثمانية وخمسون مليوناً وثلاثمائة وستة آلاف وثمانمائة وسبعة وأربعين جنيهاً لا غير) .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

يرتبط حساب ختامي الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٤٤٩٢٠٢ جنيهاً (فقط وقدره سبعة ملايين وأربعين وتسعة وأربعين ألفاً مائتان وأثنان جنيهلا غير) موزعاً على البابين التاليين :

- (أ) الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٥٤٢٦٤٣٣ جنيهاً .
- (ب) الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٢٠٢٢٧٦٩ جنيهاً .

(المادة التالية)

ينشر لهذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبار من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة، ويتفقده كقانون من قوانينها ما

صلبه برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسن مبارك

حساب ختامي موازنة الهيئة الزراعية المصرية

عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

الاستخدامات	ختامي ١٩٩٠/٨٩ جمه	الإيرادات	ختامي ١٩٩٠/٨٩ جمه
باب ١ - الأجرور	٢٧٣٦٧٧١		
باب ٢ - النفقات الحاربة والتحويلات الحاربة (دون الفائض)	٥٠٢٤١٨٦٣	باب ٢ - الإيرادات الحاربة والتحويلات الحاربة	٥٨٣٠٦٨٤٧
فائض الحكومة	٥٣٢٨٢١٣	جملة الإيرادات الحاربة ..	٥٨٣٠٦٨٤٧
جملة باب (٢)	٥٥٥٧٠٠٧٦		
جملة الاستخدامات الحاربة ..	٥٨٣٠٦٨٤٧	باب ٣- الإيرادات الرأسمالية المتنوعة ..	٥٤٢٦٤٣٢
باب ٣- الاستخدامات الاستثمارية ..	١٦٤٢٤٦٩	باب ٤- القروض والتسهيلات الائتمانية	٢٠٢٢٧٦٩
باب ٤- التحويلات الرأسمالية ..	٥٨٠٦٧٣٣	جملة الإيرادات الرأسالية ..	٧٤٤٩٢٠٢
جملة الاستخدامات الرأسالية ..	٧٤٤٩٢٠٢		
إجمالي الاستخدامات	٦٥٧٥٦٠٤٩	إجمالي الإيرادات	٦٥٧٥٦٠٤٩

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣

يربط حساب ختامي موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير
والتنمية الزراعية
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٦٩٨٠٤٤٢ جنيها (فقط وقدره أربعين وتسعة وستون مليونا وثمانمائة ألف وأربعمائة واثنان وأربعون جنيها لغير) وذلك وفقا لما يلى :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٧١٩١٠٣٨ جنيها (فقط وقدره سبعة وسبعون مليونا ومائة واحد وتسعون ألفا وثمانية وثلاثون جنيها لا غير) موزعا على البابين الآتيين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٥١٢٥٠٨٧ جنيها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٧٢٠٦٥٩٥١ جنيها .

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٣٩٢٦٠٩٤٠ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وانان وتسعون مليونا وستمائة وتسعة آلاف وأربعين واربعمائة واربعة جنيهات لغير) موزعا على البابين الآتيين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٣١٦٨٥٣٥٢٦ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٧٥٧٥٥٨٧٨ جنيها .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

يرتبط حساب ختامي الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٧١٩١٠٣٨ جنيها (فقط وقده سبعة وسبعون مليوناً ومائة واحد وتسعون ألفاً وثمانية وثلاثون جنيها لا غير) .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

يرتبط حساب ختامي الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣٩٢٦٠٩٤٠٤ جنيها (فقط وقده ثلاثة واثنان وتسعون مليوناً وستمائة وستة آلاف وأربعمائة وأربعة جنيهات لا غير) موزعاً على البابين الآتيين :

- (أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ١٠٦٦٨٨١٤٠ جنيها .
(ب) الباب الرابع : للقروض والتمويلات الائتمانية بمبلغ ٢٨٥٩٢١٢٦٤ جنيها .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبار من اليوم التالي ل التاريخ بنشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر ببيان نشره في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

تحسبي مبارك

الجريدة الرسمية - العدد ٢٧٤١ في ٨ أبريل سنة ١٩٩٣

حساب ختام موازنة الميزانية العامة لشهر وHalf التسعين والخمسين الزراعية
عن السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ (المقيمة بالليرة)

الاستخدامات	ختامي ١٩٩٠/١٩٩١	الإيرادات	ختامي ١٩٩٠/١٩٩١
باب ١ - الأجور	٥١٢٥٠٨٧	باب ٢ - الإيرادات الخارجية (عون العجز)	١٧٧٥١٠١٩
باب ٢ - النفقات الخارجية والتحويلات الخارجية	٧٢٠٦٥٩٥١	عجز ممول	٩٤٦٩٧٠١٩
باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية	٣١٧٨٥٣٥٢٦	صيغة صرحة	(٤٤٤٣٣٠٠)
باب ٤ - التحويلات الرأسمالية	٧٥٧٥٥٨٧٨	جملة باب (٢)	٧٧١٩١٠٣٨
جملة الاستخدامات الخارجية	٧٧١٩١٠٣٨	جملة الإيرادات الخارجية	٧٧١٩١٠٣٨
باب ٥ - الاستخدامات الرأسمالية المتعددة	٣١٧٨٥٣٥٢٦	باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتعددة	١٠٦٦٨١٤
باب ٦ - التحويلات الرأسمالية	٣٩٢٦٠٩٤٠٤	جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٩٢٦٠٩٤٠٤
إجمالي الاستخدامات	٤٦٩٨٠٤٤٢	إجمالي الإيرادات	٤٦٩٨٠٤٤٢

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٣

**يربط حساب ختامي موازنة هيئة البنك الرئيسي للتنمية والامتنان الزراعي
من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدر فاته :

(السادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لميّة البنك الرئيسي للتنمية والامتنان الزراعي عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بـ ٣٨٤٣٩٤٥٦ جنـيـاً (فقط وقدره ثلاثة وأربـعـة وـمـائـة وـأـلـفـاـ وـثـلـاثـةـ وـأـرـبـعـةـ وـتـسـعـونـ ألفـاوـسـةـ وـخـمـسـونـ جـنـيـهـاـلاـغـيرـ) وذلك وفقاً لما يلى :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الجارية من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بـ ٢٨٢٧٦٩٩٧٩ جـنـيـاً (فقط وقدره مائـةـ وـإـنـانـ وـمـائـونـ مـليـونـ وـسـبـعـةـ وـتـسـعـةـ وـسـتوـنـ ألفـاوـسـةـ وـسـبـعـونـ جـنـيـهـاـلاـغـيرـ) موزعاً على البالىين التالين :

(أ) الباب الأول : أجور بـ ٢٧٠٠٩٤١٧ جـنـيـاً .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بـ ٢٥٥٧٦٠٥٦٢ جـنـيـاً .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بـ ١٠١٦٤٠٧٧ جـنـيـاً (فقط وقدره مائـةـ وـوـاحـدـ مـليـونـ وـسـمـائـةـ وـأـلـفـاـ وـأـرـبـعـةـ وـعـشـرـونـ ألفـاوـسـةـ وـسـبـعـةـ وـسـبـعـونـ جـنـيـهـاـلاـغـيرـ) موزعاً على البالىين التالين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بـ ١٠٣٨٧٣٠ جـنـيـاً .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بـ ٩١٢٣٦٧٧٧ جـنـيـاً .

ثالثاً : الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامي الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٨٢٧٦٩٩٧٩ جنيه (فقط وقدره مائتان وإنماز وعانون مليونا وسبعينا وتسعون ألفا وسبعينا وتسع وسبعون جنيه لا غير) .

رابعاً : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٠١٦٢٤٠٧٧ جنيه (فقط وقدره مائة واحد مليونا وسبعينا وأربعة وعشرون ألفا وسبعينا وسبعون جنيه لا غير) بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي ل تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما :

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسن ميار

حساب ختامي موازنة هيئة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ (القيمة بالليرة)

الاستخدامات	ختامي ١٩٩٠/٨٩	الإيرادات	ختامي ١٩٩٠/٨٩	النحوه
باب ١ - الأجور	٢٧٠٠٩٤١٧	باب ٢ - الإيرادات الخارجية والتحويلات الخارجية	٢٨٣٧٦٩٩٧٩	جنبه
باب ٢ - النفقات الجلوية والتحويلات الخارجية (يدون فائض الحكومة)	٢٠٢٧٨٣٧٣			
فائض الحكومة	٥٢٩٨٢١٨٩			
جملة باب ٢	٢٥٥٧٦٠٥٦٢	جملة الإيرادات الخارجية	٢٨٣٧٦٩٩٧٩	
جملة الاستخدامات الخارجية		باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	١٠١٦٢٤٠٧٧	
باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية	١٠٣٨٧٣٠٠			
باب ٤ - التحويلات الرأسمالية	٩١٢٣٦٧٧٧			
جملة الاستخدامات الرأسمالية	١٠١٦٢٤٠٧٧	جملة الإيرادات الرأسمالية	١٠١٦٢٤٠٧٧	
إجمالي الاستخدامات	٣٨٤٣٩٤٠٥٦	إجمالي الإيرادات	٣٨٤٣٩٤٠٥٦	

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣

يريد حساب ختامي موازنة مستحق أراضي الاستصلاح
عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصلحواه :

(المادة الأولى)

يريد حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لميتمدح أراضي الاستصلاح عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣٢١٨٤٧٥٠ جنيها (فقط وقدره إثنان وثلاثون مليونا ومائة وأربعة وثمانون ألفا وسبعينا وخمسون جنيها لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

يريد حساب الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٦٢٧٢٦٧٣ جنيها (فقط وقدره ستة عشر مليونا ومائتان واثنان وسبعون ألفا وستمائة وثلاثة وسبعين جنيها لا غير) موزعا على البابين الآتيين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٣٣٥٦٦٨ جنيها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٥٩٣٧٠٥ جنيهات.

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

يريد حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٥٩١٢٠٧٧ جنيه (فقط وقدره خمسة عشر مليونا وتسعمائة وإثنا عشر ألفا وسبعة وسبعين جنيها لا غير) بالباب الرابع - التحويلات الرأسمالية .

الـ - الإيرادات الجارية :

يربط حساب خاتمي الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٦٢٧٢٦٧٣ جنية (فقط وقدره ستة عشر مليوناً ومائتان وأثمان وسبعون ألفاً وستمائة وثلاثة وسبعون جنيه لا غير) .

وبعها - الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب خاتمي الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٥٩١٢٠٧٧ جنية (فقط وقدره نصف عشر مليوناً وتسعمائة وإثنا عشر ألفاً وسبعة وسبعون جنيه لا غير) بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الـ)

يلنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

حسني مبارك

حساب ختامي موازنة صناديق أراضي الاستصلاح

عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ (القيمة بالجنيه)

ختامي ١٩٩٠/٨٩	الإيرادات	ختامي ١٩٩٠/٨٩	الاستخدامات
جنب		جنب	
١٦٢٧٢٦٧٣	باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٣٣٥٦٦٨	باب ١ - الأجور
		١٥٩٣٧٠٠	باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية
١٦٢٧٢٦٧٣	جملة الإيرادات الجارية	١٦٢٧٢٦٧٣	جملة الاستخدامات الجارية
١٥٩١٢٠٧٧	باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	١٥٩١٢٠٧٧	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية
١٥٩١٢٠٧٧	جملة الإيرادات الرأسمالية	١٥٩١٢٠٧٧	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٣٢١٨٤٧٥٠	إجمالي الإيرادات	٣٢١٨٤٧٥٠	إجمالي الاستخدامات

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣

يربط حساب ختامي موازنة الميئه العايمة للثروة السمكية

عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لميزانية الثروة السمكية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٦٢٥١٦٦٨٨ جنيها (فقط وقده اثنان وستون مليونا وخمسمائة وستة عشر ألفا وستمائة وثمانون جنيها لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

الولا - الاستخدامات الجاربة :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الجاربة عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٨٧١٦٢٤٤ جنيها (فقط وقده ثمانية ملايين وسبعمائة وستة عشر ألفا ومائتان وأربعة وأربعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٢٤٤٣٥٦ جنيها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٣٠١٨٨٨ جنيها .

قطانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٥٣٨٠٤٤٤ جنيها (فقط وقده ثلاثة وخمسون مليونا وثمانمائة ألف وأربعمائة وأربعة وأربعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٠٣٤٣٧١٨ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٤٣٤٥٦٧٢٦ جنيها .

ثالثاً : الإيرادات الجارية :

يرتبط حساب ختام الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٨٧١٦٢٤٤ جنيها (فقط وقدهه ثمانية ملايين وسبعين وستة هشر ألفاً ومائتان وأربعين وأربعمائة وعشرين جنيها لا غير) .

رابعاً : الإيرادات الرأسمالية :

يرتبط حساب ختام الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٤٤٥٣٨٠ جنيها (نقط وقدهه ثلاثة وخمسون مليوناً وثمانمائة ألف وأربعمائة وأربعة وأربعون جنيها لا غير) موزع على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٣٤٠١٤٤٥٠ جنيها .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٩٧٨٥٩٩٤ جنيها .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبار لمن اليوم التالي لتاريخ نشره .

يعمم هذا القانون بخطام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م)

حسن مبارك

حساب ختامي موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
 عن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ (القيمة باللبنية)

الإيرادات	الاستخدامات
ختامي ١٩٩٠/٨٩	ختامي ١٩٩٠/٨٩
جمه	جمه
٢٤١٤٣٥٦	باب ١ - الأجر
٨٧١٦٢٤٤	باب ٢ - النفقات الخارجية و التحويلات الخارجية (بدون الفائض)
	فانصر الحكومة
٦٣٠١٨٨٨	جملة باب (٢) ..
٨٧١٦٢٤٤	جملة الاستخدامات الخارجية ..
٣٤٠١٤٤٥٠	باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية
١٩٧٨٥٩٩٤	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية
٥٣٨٠٠٤٤٤	جملة الاستخدامات الرأسمالية ..
٦٢٥١٦٦٨٨	إجمالي الاستخدامات ..
٦٢٥١٦٦٨٨	إجمالي الإيرادات ..

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعدل قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون

رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ،

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ،

قررت :

(المادة الأولى)

يعين في وظيفة نائب رئيس شعبة المتفق كل من المستشارين بمحكمة النقض
السادة :

مهدى حسين مصطفى .

أحمد عبد البارى سليمان .

بهيج حسن القصبيجى .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ومل دليل التنفيذ ما

صدر برئاسة الجمهورية في) ٢ شوال سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٩٣ م) .

حسني عبد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١
بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وحل القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ببيان إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

وحل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعل موافقة مجلس جامعة الأزهر ؛

وعل موافقة المجلس الأعلى للأزهر ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

فقرة :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص البند (أولاً) من المادة ٢٨٦ من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المشار إليها النص الآتي :

أولاً : الدرجات العلمية :

١ - درجة الإجازة العالمية (البكالوريوس) في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة التخصص (الماجستير) في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

- ٣ - درجة العالمية (دكتوراه الفلسفة) في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في الأئمة الداخلية .
- ٤ - درجة العالمية (دكتوراه العلوم) في أحد فروع التخصص المبينة في الأئمة الداخلية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١٣هـ
(الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣م) .

حسني عبده

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٣

في شأن نقل تبعية مخطات الصرف الصحي بمدينة شبرا الخيمة إلى المجمع
العامه لمرفق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

ومن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة ،

ومن قانون الميزات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وحل القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن الموازنة العامة للدولة ،

وحل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالتعبير ،

ومن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وحل قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ،

وحل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم العاملين بالمخابرات والصرف الصحي ،

ومن قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ،

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل لجنة عليا لتنظيم
القاهرة الكبرى والإشراف على تنفيذ مشروعاتها ،

وحل قرار رئيس الجمهورية ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة العامة لمرفق الصرف
الصحي للقاهرة الكبرى ،

وحل موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار :
(المادة الأولى)

تُنقل تبعية جميع محطات وشبكات الصرف الصحي والمنشآت المرتبطة بها أو المكلفة لها التابعة للوحدة المحلية لمدينة شبرا الخيمة إلى الهيئة العامة لمرافق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى ، كما تُنقل إليها جميع الأصول النابية والمنقوله والحقوق والالتزامات الخاصة بهذه المحطات والشبكات .

(المادة الثانية)

تُتخذ الإجراءات لنقل الاعتمادات المالية الخاصة بالمحطات المشار إليها في المادة السابقة من موازنة الوحدة المحلية لمدينة شبرا الخيمة إلى موازنة الهيئة .

ويُنقل العاملون بالمحطات والشبكات المشار إليها بالصرف الصحي بالوحدة المحلية ذات درجاتهم وأقدمياتهم وجميع مزاياهم الوظيفية إلى الهيئة المذكورة ، وتعتبر مدة خدمتهم بالوحدة المحلية المذكورة كأنها قضيت بـ الهيئة .

(المادة الثالثة)

يلخص هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره على

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١٣هـ
(الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣م) .

حسين مباركي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٣

بتعديل بعض أحكام قرارات رئيس الجمهورية رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٨٠
 بإنشاء الصندوق المغربي للعونة التقنية الأفريقية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الميزات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وحيى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الصندوق المصري للعونة
 التقنية الأفريقية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

(المادة الأولى)

تضييف فقرة جديدة برقم (٤) إلى المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه نصها الآتي :

٤ - المساهمة في رؤوس أموال المشروعات المصرية التي تُعمل في مجال تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والدول الأفريقية ومنسان الصادرات المصرية إلى هذه الدول .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١٣ هـ
 (الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣ م) .

حسن ميلاد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين
الرؤساء للديانات والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

قررت :

(المادة الأولى)

يرخص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بكتبة السيدة العذراء ومبني الخدمات الملحقة
الملحق بها بمنطقة الزهرة الجديدة - محافظة القاهرة والمقامة على قطعة الأرض الموضحة
بالرسم المرفق .

(المادة الثانية)

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ إنشاره .

صدر بعونه رئيس الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٣٩ مارس سنة ١٩٩٣ م)

حسين مباروك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وحل القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصل ،

المردود :

(المادة الأولى)

تكتسأ سفارة جمهورية مصر العربية في آلمانيا عاصمة جمهورية كازاخستان .

(المادة الثانية)

يلشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صادر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١٣هـ

(الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣م) .

حسنى عبد الله

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٩٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وحل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمخازن في العقارات المملوكة للدولة والتول عن أموالها المنقوله ،

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ١٩٨٦ بالتفويض في بعض الاختصاصات ،

وحل مبادلة الجنة المالية بوزارة المالية بتاريخ ١٢/١/١٩٩٢ ،

وبناء على ماصرحه رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ،

قرار :

(المادة الأولى)

ووفق حل إمدادات الأصول والأصناف والأجهزة والمعدات المخصصة للدورة الأفريقية الخامسة للأمم والموضحة بياناتها بالكشف المرنقة للجهات المبينة فيما بعد :

قيمة الأشياء المهدأة بالنسبة المصري	اسم الجهة
١٥,٢٨٦,٤٩١,٣٧	١ - المجلس الأعلى للشباب والرياضة وأجهزته
٦٠٣,٤١٢,٠٣٠	٢ - اللجنة الأولمبية المصرية والامميات الرياضية
٢٣٥,٩١٦,١٢٥	٣ - هيئة استاد القاهرة الرياضي
٥٢,٠٠٠	٤ - المعهد العالى للبالية
٤٨٣,٧٤٠	٥ - المركز الرياضي بالعباسية
٣٢٧,٠٠٠	٦ - الكلية الحربية
٧٩,٠٠٠	٧ - معهد أمناء الشرطة
٦٠٦,٦٠٠	٨ - مديرية الشباب والرياضة بمحافظة القاهرة
٤,٤٠٠,٠٠٠	٩ - أكاديمية الشرطة (إدارة الخيالة)
١,٣٢٠,٠٠٠	١٠ - كلية التربية الرياضية للبنات بالزقازيق

(المادة الثانية)

على الجهات المخصصة تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٣٠ رمضان سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٢٣ مارس سنة ١٩٩٣ م)

دكتور / عاطف صدقي

وزير المالية - رئيس مجلس إدارة صندوق تحيا مصر - رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٩٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المذتقر ،

وحل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمخان في العقارات المملوكة للدولة والمتولى عن أموالها المنقوله ،

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض بعض الاختصاصات ،

وحل موافقة الجنة المالية بوزارة المالية بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٢ ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة ،

فقرر :

(المادة الأولى)

ووفق على الترتيب من مشروع بحوث اليمهارسيا بوزارة الصحة بالاتفاق بالمبني الذي يشغلها حالياً المكون من أربعة طوابق والملوک للهيئة المصرية العامة لاستحضرات الحيوية واللقاحات بمقترنها بالمعجزة بليجار اسمى مقداره ألف جنيه سنوياً لمدة عشر سنوات اعتباراً من ١٩٨٩/٧/١

(المادة الثانية)

على وزير الصحة تنفيذ هذا القرار ،

مثمنا برئاسة مجلس الوزراء في ٣٠ رمضان سنة ١٤١٢ -

(الموافق ٢٣ مارس سنة ١٩٩٣ م)

دكتور/عاطف صدقى

باسم الشعب
للحكومة الدستورية العليا

بالملسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٠ مارس سنة ١٩٩٣ الموافق ٢٧ رمضان
سنة ١٤١٤ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر، رئيس المحكمة.

وحضور السادة المستشارين: الدكتور عبد إبراهيم أبو العينين وعبدولى الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم وعبد الرحمن نصیر وعبد علی سيف الدين وعلی محمود منصور، أعضاء.

وحضور السيد المستشار عبد خيري طه عبد المطلب النجاشي، رئيس هيئة المفوضين.

وحضور السيد / رأفت عبد الواحد، أمين السر.

اصدرت الحكم الآتي

في القضية المقيدة بمجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٥ لسنة ١٣ قضائية «دستورية» .

المرفوعة من

السيد / أحمد عبد حسين .

فبعد

- ١ - السيد / رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد / رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .
- ٣ - السيد / هيثم عبد المغروبي .
- ٤ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

الاجرامات

بتاريخ ٩ مايو ١٩٩١ أودع المدعى عجيبة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والعبارة الواردة في صدر المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

أودعت هيئة قضايا الدولة مذكرة طابت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى العبارة الواردة في المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ورفض الدعوى بالنسبة للـ ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت المدعى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الواقع - على ما يبين من صحيفه المدعى وسائر الأوراق - تفصيل في أن المدعى في الدعوى رقم ٤١٢٨ لسنة ١٩٨٩ ايجارات كل شمال القاهرة كان قد أقامها ضد أحمد عبد حسن طالبا الحكم بالالتزام بتحرير عقد إيجار له عن شقة التداعى بمقولة أنه كان يقيم فيها بصفة مستمرة مع والده المستأجر الأصل حتى وفاته . وبجلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بالالتزام أحمد عبد حسن بتحرير عقد إيجار للمدعى في الدعوى المشار إليها وذلك في شأن عين التداعى بذات الشروط وبالقيمة الإيجارية فيها . وإذا تبين للدعوى في الدعوى رقم ٤١٢٨ لسنة ١٩٨٩ الذي قيامه باتخاذ إجراءات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه ، أن ثمة خطأ مادياً في الحكم المدعى عليه ، فإذا أقام الدعوى

ضد أحد عيد حسن في حين أن صحة اسمه أحمد عيد حسن، فقد أقام الداعي رقم ١١٧١٤ لسنة ١٩٩٠ إيجارات كل شمال القاهرة طالبا الحكم بتضمين جميع اسم المدعى عليه في الداعي رقم ٤١٢٨ لسنة ١٩٨٩ من أحمد عيد حسن إلى أحمد عيد حسن . وبجلسة ١٩٩١/٣/٩ دفع المدعى عليه في الداعي رقم ١١٧١٤ لسنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والعبارة الواردة في صدر المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ففررت محكمة شمال القاهرة الابتدائية تأجيل نظر الداعي إلى جلسة ١٩٩١/٥/١١ وصرحت له باتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية ، فقام دعواه المائلة .

وحيث إن المدعى - في الداعي المائلة - ينفي على النصين التضريبيتين المطعون عليهما خالقتهما للإادة الثانية من الدستور التي تقضي بأن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، ذلك أنه طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فإن عقد الإيجار ينفسخ بموت أحد التعاقددين إذا مهد الإجارة لنفسه ، كما أن مهد الإيجار هو عقد محمد المدة بطبيعته ، فإذا انتهت هذه المدة زال العقد ، وإذا بقى المستأجر في عمل الإجارة دون رضاه المأك أصبح غاصباً له ، ولا سند لبقاءه فيه .

وحيث إنه من المقرر قانوناً - وعلى ما يرى به ظناء هذه المحكمة - أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الداعي الدستورية ، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الداعي الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً لفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المعروضة على محكمة الموضوع ، متى كان ذلك ، وكان شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر محدداً فكره المخصوصة في الداعي الدستورية ، ومبينا نطاق المسألة الدستورية التي تدىء هذه المحكمة لفصل فيها ، فإن لازم ذلك أن يكون الحكم الصادر في الداعي الدستوري مؤثراً فيها تنتهي إليه محكمة الموضوع في شأن الطلبات الموضوعية المرتبطة بها ، فإذا لم يكن لهما من صلة ، كانت الداعي الدستورية غير مقبولة . لما كان ذلك وكان ثابت من الأوراق أن دعوى

الموضوع الذي دفع فيها بعدم دستورية التصريحين المنشرين للطعواني طيهما - تتعلق بطلب تصحيح أسم المدعى عليه في الدعوى رقم ٤١٢٨ لسنة ١٩٨٩ إيجارات كلى شمال القاهرة من أحمد عبد حسن إلأى أحمد عبد حسين ، فإنه لا يكون للمدعى أية مصلحة شخصية مباشرة في الطعن الماثل ذلك أن الحكم الصادر من هذه المحكمة ليس له من صلة بالطلب المطروح في الدعوى موضوعية ، ولن يكون بالتالي لازما للفصل فيها ، الأمر الذي يتبعه الحكم بعدم قبول الدعوى .

فلهذه الأسباب

حكت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمقداره الكفالة ، وألزمت المدعى المصاريفات ومبليغ مائة جنيه مقابل أنطب المحاماه .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٠ مارس سنة ١٩٩٣ الموافق
٢٧ رمضان سنة ١٤١٣ هـ

برئاسة السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المولى رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمود
ولى الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم والدكتور عبد العميد قياض ومحمود
علي سيف الدين وعلى محمود منصوو
أعضاء

وحضور السيد المستشار محمد خيري طه عبد المطلب النجار
رئيس هيئة التفتيش

وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد

صدرت العکم الآتى

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٣ لسنة ١٤١٣
قضائية « دستورية » .

المرفوعة من

السيد / محمود محمد على حجازى

مسند

السيد / أبو زيد محمد على شطا
السيد / رئيس مجلس الوزراء

الأجراءات

بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية العبارة الواردة في نهاية الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

أودعت هيئة قضايا الدولة مذكرة بدفعها طلبت فيها الحكم برفض المنشوى.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً يرأها بوأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وإنداولة.

حيث إن الواقع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تحصل في أن المدعى عليه الأول كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧١ لسنة ١٩٩٠ مدنى جزئى القنطر طالبا الحكم بانتهاء عقد الإيجار المبرم مع المدعى في شأن الشقة ملكه بقرية أبو الفيط مركز القنطر الخيرية، وقد صدر الحكم فيها بانتهاء العلاقة الإيجارية وتسليم العين المؤجرة خالية له، واستأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة بنها الابتدائية « مأمورية قليوب الكلية » وأثناء ظر استئنافه دفع بجلسة ١٤ من مאי سنة ١٩٩١ بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، واد قدرت المحكمة المذكورة جدية دفعه، فقد صرحت له باقامة دعوة المستورة، فأقام الدعوى الماثلة وحصر في صحيفةها المسألة الدستورية في الجملة الأخيرة الواردة في الفقرة الأولى من المادة الأولى المشار إليها.

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه : في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه :

« فيما عدا الأراضي الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره ، وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعترفة مدنًا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الحكم المحلي والقوانين المعدلة له » ، كما تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار إليها على أنه يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعير ، مد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا يتضيق عليها قانون نظام الحكم المحلي المشار إليه ، ولا يكون لهذا القرار أثر على الأجرة المتعاقد عليها قبل صدوره .

وحيث أن المدى يعني على عبارة « وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعترفة مدنًا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلي والقوانين المعدلة له» اخلال حكمها ببيان المساواة أمام القانون ، وذلك لما يؤدي إليه من التمييز بين المواطنين المستأجرين للأماكن في المدن ، وغيرهم ممن أقبلوا على السكنى في القرى ، على غير ما توقيمه الشرع حين أقر النص المطعون فيه ، مما يخل بحق الآخرين في الحماية القانونية المقررة لنظرائهم ، والمتمثلة أساساً في امتداد عقد الإيجار امتداداً قانونياً وتعريماً دفع آية مبالغ خارج إطاره ، وهي حماية يتعين بسطها عليهم درءاً لاعتراضهم من قبل المؤجرين .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن الدستور حرص على النص على صون الملكية الخاصة وكفل عدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي أوردها ، باعتبار أنها في الأصل متربة على الجمدة الخاصّ الذي بذله صاحبها بكلده وعرقه ، ويتعين بالتالي أن يختص دون غيره

بأنموال التي يملكونها وتهيئة الاقطاع المفید بها لتعود ایه ثمارها وغيرها من المزايا المترتبة عليها ، وكان الشرع وان أفرد بعض العلاقة الإيجارية بتنظيم خاص حملها فيه قيود من طبيعة استثنائية ، فذلك لأن الملكية في إطار النظم الوضعية التي تواجد بين الفردية وتدخل الدولة ، لم تعد حقا مطلقا ، ولا هي عصية على التنظيم التشريعي ، وإنما يجوز أن تفرض عليها القيود التي تتضمنها وظيفتها الاجتماعية ، وهي وظيفة بتحدد نطاقها ومرامها على ضوء طبيعة الأموال محل الملكية ، والأغراض التي ينبغي توجيهها إليها ، وببراءة الموازنة التي يجريها الشرع ويرجع عن خلاتها ما يواه منصالح أولى بالرعاية وأجدر بالحماية ، على ضوء أحكام الدستور ، ومستهدفا - بوجه خاص - في تنظيم أداء هذه الوظيفة - بالقيم التي تحاط بها الجماعة في مرحلة معينة من مراحل تطورها ، وببساطة أن القيود التي تفرضها الوظيفة الاجتماعية على حق الملكية للحد من اطلاقها ، لا تعتبر مقصودة لذاتها . بل غايتها خير الفرد والجماعة ، وهي قيود أكثر ما تكون وضوحا في مجال الاقطاع بالأعيان المؤجرة التي تتراحم في شأنها كثرة من الضوابط قصد بما في الأصل مواجهة الأزمة المتباقة الناشئة عن قلة المعروض من الأماكن الميسورة للسكنى لمقابلة الزيادة المطردة في الطلب عليها ، وهي الأزمة التي ترقد بجنورها إلى الحرين العالميين الأولي والثانوية ، وما ترتب عليها من ارتفاع أجراة الأماكن على اختلافها بعد انقطاع ورود المواد الأولية للبناء ونفسيتها وازدياد النازحين إلى المدن ، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في سكانها ، وكان أن عمد المشرع إلى مواجهة هذه الأزمة بتشريعات استثنائية - قدر في شأنها الضرورة بقدرها - خرج فيها على القواعد العامة في عقد الإيجار مستهدفا بها - على الأخص - الحد من حرية المؤجر في تحديد الأجراة ، واعتبار العقد متدا بقوة القانون بذات شروطه الأصلية عدا المدة والأجراة . ولئن صح القول بأن مواجهة أزمة الاسكنا والحد من خلوها ، اقتضى أن تكون التشريعات الاستثنائية

الصلدة دفعا لها أو تخفيها من قسوتها متصلة حلقاتها ، متزامنة في زمن تطبيقها ، محتفظة بذاتها واستقلالها عن القانون المدني ، متعلقة أحکامها بالنظام العام لا بطل كل اتفاق على خلافها ، ولضمان سريانها يأثر مباشرة على الآثار التي رتبتها عقود الإيجار القائمة عند العمل بها ولو كانت مبرمة قبلها ، وزايلتها وبالتالي صفتها المؤقتة ، وآل الأمر إلى اعتبار أحکامها من قبيل التنظيم الخاص لموضوعها ، إلا أن تطبيقها ظلل مرتبضا بالضرورة التي أملتها ، وما كان ينبغي لسريانها أن يجاوز قدر هذه الضرورة ، والا اعتبر اقرارها فيما جاوز هذا النطاق مخالفات للدستور لخروجهما على مقتضى الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ، وانتقادهما وبالتالي - ودون مسوغ مشروع - من العيادة التي كفلها الدستور لهذا الحق.

وحيث انه اذا كان ذلك ، وكانت القيود المرتبطة بهذا التنظيم الخاص أساسها حالة الضرورة ، ومعها تدور وجودا وعدما ، باعتبارها علة لتقريرها ، وكان المشرع قد دأب في تلك التشريعات كافة - بهذه من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن ، واتهاء بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه - على تحديد نطاق تطبيقها قصره أصلا على المدن بمثل ما جرى به التعن التشريعي المعون فيه ، مع الترخيص بعد سريان أحکامها كلها أو بعضها إلى القرى وفق ما هو منصوص عليه فيها ، وهو ما يدل على أن التشريعات الاستثنائية لا ترى على القرى الا استثناء ، وعلى ضوء حالة الضرورة المرتبطة بأوضاعها وظروفها الخاصة ، وذلك خلافا للمدن التي أفسح الواقع العملي عن أن أزمة الاسكان واقعة أصلا في نطاقها ، وأن حدتها في مجالها أكثر تغلقا وأبعد غورا مما اقتضى سريان التشريعات الاستثنائية المنظمة للعلاقة الإيجارية في شأنها سريانها مباشرة لا متراديا ، وحمل المشرع على أن يؤثر المدن - ابتداء - بهذا التنظيم الخاص لمواجهة مخاطر فادحة ناشئة عن أزمة الاسكان المحيطة بها أو المترتبة عليها ، لذا كان ذلك وكان الأصل في سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق أنها مسلطة

تقليدية ما لم يقيدها الدستور بضوابط معينة ، وكان جوهر السلطة التقديرية يتمثل في المفاسلة التي يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لاختيار ما يقدر أنه أقربها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملائمة للوفاء بمتطلباتها في خصوص الموضوع الذي يتناوله بالتنظيم ، وكان ما قرره المدعى من أن مشكلة الإسكان في القرى باتت تتفاقم حدتها وتعاظم مخاطرها ، خلافاً لما توقعه المشرع حين أقر النص التشريعي المطعون فيه ، بما يحتم معاملتها على مقتضى الأحكام الاستثنائية السارية في المدن ، لا يعدو أن يكون جدلاً من جانبه في شأن نطاق تطبيقها ، وهو نطاق يستقل المشرع بتقديره كلما كان ملحوظاً في تحديده ما توجيه الفرورة الناشئة عن أزمة الإسكان أو المترتبة عليها وفي حدود متطلباتها ، إذ كان ذلك ، فان قاله مخالفة النص التشريعي المطعون فيه للدستور – من هذه الناحية لا يكون لها محله.

وحيث أن قضاء هذه المحكمة – من فاحية أخرى – قد جرى على أن عموم القاعدة لا يعني انتراها إلى جميع الموجودين على إقليم الدولة ، أو انساطها على كل ما يصدر عنهم من أعمال ، وإنما توافق للقاعدة القانونية مقوماتها بانتفاء التخصيص ، ويتحقق ذلك إذا سنتها المشرع مجردة عن الاعتداد بشخص معين أو بواقعه بذاتها معينة تجديداً ، وكان النص المطعون فيه – بالشروط التي حدد بها نطاقه ومجال تطبيقه – يتحضر عن قاعدة عامة مجردة لتعلقه بوقائع غير محددة بذاتها وانسحابه إلى أشخاص بأوصافهم ، وكان مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون لا يعني أن تعامل فئاتهم على ما بينها من تفاوت في مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة ، كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعاً ، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أساس موضوعية ولا ينطوى بالتالي على مخالفة لنص المادة (٤٠) من الدستور ، بما مؤده أن التمييز المنع عنه بموجبها هو ذلك الذي يكون تحكمياً ، ذلك أن كل تنظيم تشريعى لا يعتبر مقصوداً لذاته،

بل لتحقيق أغراض بعينها يعتبر هذا التنظيم ملبياً لها ، وتمكّس مشروعية هذه الأغراض إطاراً للمصلحة العامة التي يسعى المشرع لبلوغها متخدّاً من القواعد القانونية التي يقوم عليها هذا التنظيم سبيلاً إليها ، فإذا كان النص التشريعي المطعون عليه بما انطوى عليه من التمييز بـ مهادماً لهذه الأغراض مخالفياً لها بما يحون دون ربطه منطقياً بها أو اعتباره مدخلاً إليها ، فإن ذلك النص يكون مستنداً إلى أساس غير موضوعية ، ومتبنّياً تمييزاً تحكمياً بالمخالفة لنص المادة (٤٠) من الدستور ، إذ كان ذلك ، وكان ما قرره النص التشريعي المطعون فيه من سريان أحكام إيجار الأماكن – أصلاً – وفق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ – على عواصم المحافظات وبالبلاد المعتبرة مدنًا وفق قانون الإدارة المحلية ، مبناه قاعدة عامة مجردة ، مستندة إلى أساس موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزاً من أي نوع بين المخاطبين بها المتكافنة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها ، وكان عدم سريان أحكامه على القرى جميعها بصفة فورية مردة إلى المصلحة العامة التي أملتها أزمة الإسكان في المدن وما تستلزمها مواجهتها من تدابير استثنائية ، وكانت القواعد التي يقوم عليها هذا التنظيم الخاص تعتبر مرتبطة بأغراضه النهائية ومؤدية إليها ، فإن قاله الأخلاص ببيان المساواة المنصوص عليها في المادة الأربعين من الدستور ، تكون فاقدة لأساسها .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصاروفات
ومبلغ مائة جنيه أتعاباً للمحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

**باسم الشعب
للحكومة الدستورية العليا**

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٠ مارس سنة ١٩٩٣ الموافق ٢٧
رمضان سنة ١٤١٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر .. رئيس المحكمة
وحضور انسادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين و محمد
ولى الدين جلال و فاروق عبد الرحيم غنيم و سامي فرج يوسف و محمد على
سيف الدين و عدلي محمود منصور
أعضاء
وحضور السيد المستشار محمد خيري طه عبد المطلب النجار رئيس هيئة
المفوضين .

أمين السر
وحضور السيد / رافت محمد عبد الواحد
صدر الحكم الآتي

في القضية المقيدة بجدال المحكمة الدستورية العليا برقم ٢ لسنة ١٤
قضائية « منازعة تنفيذ » .

المرجوة من
السيد الأستاذ عبد الحليم حسن رمضان عن نفسه وبصفته وكيلا عن الفريق
متقاعد / سعد محمد الحسيني الشاذلي الشهير باسم سعد الشاذلي .

فند

السيد المستشار الدكتور أحمد يسري عيده .

الإجراءات

بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٩٢ أودع المدعى عن نفسه وبصفته وكيلا عن
الفريق متقاعد سعد محمد الحسيني الشاذلي صحيفة هذه السعوى قلم كتاب

المحكمة بطلب الحكم بالختصاص القضاء المعادى ولائيا دون قضاه مجلس الدولة بنظر دعوى المخاصمة المقامه منه بصفته ضد المدعى عليه واحالة الدعوى الى محكمة استئناف القاهرة للفصل في موضوعها .

تم المدعى مذكرة اصر فيها على طلبته وأرفق بها صورة طبق الأصل من صحيفه الطعن بالنقض رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بحضور الجلسة ، وقدرت المحكمة اصدار الحكم فيما بجلاسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداوله .

حيث ان الواقع - على ما يبين من صحيفه الدعوى ومسائر الأوراق -
تحصل في أن المدعى عن نفسه وبصفته وكيلا عن الفرق متყاعده سعد محمد
الحسيني الشاذلى كان قد أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ٨٤ « تنازع » ضد المدعى
عليه طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر دعوى المخاصمة التي أقامها
عن نفسه وبصفته ضد المدعى عليه بعد أن قضت فيها محكمة استئناف القاهرة
بعد الاختصاص الولائى ، ومحكمة القضاء الادارى بعدم الاختصاص النوعى ،
وبطلاوة ١/٢٩٣ قضت هذه المحكمة بعدم قبول دعوى التنازع المشار إليها ، ثم
اعقبها المدعى بصفته المتقدم بدعوى المخاصمة طالبا إعادة عرض تلك الدعوى
على المحكمة للفصل فيما أغلقت الفصل فيه من طلباته تطبيقا لأحكام المادة ١٩٣ من اتفاق
توصلوا من بعد إلى الحكم له بذلك طليبه في الدعوى السابقة ، قوله منه بذل الأسباب
التي تستند إليها صحيفه تلك الدعوى تقويد وتفوّك ادّعوته بأن محكمة استئناف

القاهرة التابعة لجهة القضاء العادى قد تخلت عن اختصاصها بنظر دعواه ، حين تمسك قضاة مجلس الدولة بالفصل فيما عاقدا الاختصاص المحكمة الإدارية العليا ، وأنه اذ لجأ الى المحكمة الدستورية العليا صاحبة الاختصاص بالفصل في التنازع الذى عرضه عليها بصورةه هذه فقد أنصب قضاوها على منازعة غير المنازعة التى أحتجكم اليها فى شأنها ، مما يخوله حق المعاودة إليها طبيقا لأحكام المادتين ٦٨ ، ٦٧ من الدستور ، والمادتين ٢٥ ، ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، والمواد ١٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ من قانون المرافعات والمواد ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٣ من قانون مجلس الدولة فضلا عن المادة الثالثة من قانون اصداره ، ثم عاد المدعى في مذكرة دفاعه فقرر أن دعوى المخاصمة رفعت عن موضوع واحد وبطلب واحد وترددت المنازعة فيها بين ذات الأخصام ، وتخلت جهة القضاء العادى عن نظرها ، كما تخلت عن نظرها أيضا محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة مخالفة بذلك حكم المادتين ١٠٩ ، ١١٠ من قانون المرافعات ، وكذا المادة ١٠١ من قانون الإثبات فيما قضت به من حجية الأحكام ونسبة أثرها ، وكل أولئك يمنحه الحق في عرض دعوى التنازع على المحكمة الدستورية العليا طبقا لنص المادة ٢٥ (ثانيا) من قانونها الذي لم يربط تخلى المحكمتين عن نظر الدعوى الواحدة بأى رباط من جنس أو نوع أو سبب من اختصاص ولائى أو نوعى أو محلى .

وحيث أنه من المقرر أن المحكمة بимальها من هيئة على النحوى هي التي تطلعا وصلها الحق وتكيفها القانونى الصحيح متقضية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها مستطردة حقيقة مراميها وأبعادها ، وكان المدعى - على ما جاء بصحيفته دعواه ومذكرة دفاعه - قد توخى من منازعته محل الدعوى رقم ١٥ لسنة ٨ في تنازع ، استباقي قضاة التقاضى في الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٩٥C الذى خاص

بموجبه الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة القاضي بعدم الاختصاص الولائي بنظر دعوى المخاصمة المغامة منه بتصفيته ضد المدعى عليه وحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، وكذا النعى على قضاة المحكمة المحال اليها عدم اقرارها الاحالة الى المحكمة الادارية العليا بحكمها بعدم الاختصاص النوعي بنظر دعوى المخاصمة ذاتها بالمخالفة لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، وكلام الأمرين لا يستهض ولاية المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٢٥ (ثانيا) من قانونها ، لما هو مقرر من أن هذه المحكمة لا تعتبر جهة طعن في الأحكام الصادرة من أية جهة قضائية أو هيئة ذات اختصاص قضائي .

وحيث أن المدعى بصفتيه يتوصل الى غايته تلك بفالة اغفال هذه المحكمة الفصل في منازعته ، ويذعونها الى نظرها والحكم فيها من جديد ارتكانا الى نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الذي يجري على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكيم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » وبسطا لذلك يقرر أن محكمة الاستئناف قد فاتها أن نصوص قانون مجلس الدولة قد خلت مما يقصد لحاكم ذلك المجلس ولاية نظر دعاوى مخاصمة أعضائه ، وبما يوجب اعمال أحكام قانون المرافعات التي تتيح الاختصاص بنظر تلك الدعاوى لمحاكم الاستئناف كل بحسب اختصاصها المكانى ، وان محكمة القضاء الادارى لم تربص الفصل في الطعن بالنقض للمقام منه على حكم علیم الاختصاص الولائي الصادر من محكمة الاستئناف ، فضلا عن مخالفة الحكم الادارى لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات الذي يوجب الاحالة الى المحكمة الادارية العليا بوصفها محكمة الموضوع المختصة نوعيا بنظر دعوى مخاصمة أحد أعضائها ، وانه اذا استهض ولاية المحكمة الدستورية العليا

للفحص فيما يدفعه من تنازع بين جهتي القضاء العادى والأدارى ، فان قضاها بعدم قبول الدعوى لا يعتبر فصلاً في موضوع منازعته .

وحيث ان هذا النعى مردود بأن مناط تطبيق المادة ١٩٣ من قانون المراقبات - على ما جرى عليه قضاة هذه المحكمة - هو أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي بما يجعل الطلب باقياً معلقاً أمامها . متى كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن مرد إغفال الفصل في طلب موضوعي مقدم إلى المحكمة هو ألا يصدر عنها قضاء في شأنه ولو كان ضمنياً ، وكاف قضاء هذه المحكمة في الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٤ تنازع قد خلص إلى أن : «مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبي وفقاً للبند «ثانياً» من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن نطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الجهات ذات الاختصاص القضائي ، وأن يتخلى كلياً عنها عن نظرها لما كان ذلك ، وكانت قواعد الاختصاص الولائي أو المتعلقة بالوظيفة هي التي تحدد جهة القضاء الواجب رفع النزاع أمامها ، بينما تحدد قواعد الاختصاص النوعي كيفية توزيع الاختصاص الوظيفي بين محاكم الجهة القضائية الواحدة ، وذلك بتحديد نصيب كل نوع منها في الاختصاص المنوط بالجهة التي تتبعها ، فان مقتضى ذلك ولازمه أن يكون تطبيق قواعد الاختصاص الولائي سابقاً على تطبيق قواعد الاختصاص النوعي ، إذ لا محل لأن تخوض المحكمة في بحث اختصاصها النوعي بنظر الدعوى ما لم يكن الفصل فيها داخلاً أصلاً في ولاية الجهة التي تتبعها . لما كان ذلك ، وكان التخلص عن نظر دعوى الموضوع الراهن وفقاً لأحكام البند «ثانياً» من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا يفترض أن ترفع هذه الدعوى أمام محكمتين تابعتين لجهتين قضائيتين مختلفتين ، وأن يكون قضاة كل منهما بعدم اختصاصها بنظرها قائماً على أساس انتفاء ولاية

الجهة التي تتبعها ، وكان عدم الاختصاص النوعي لا يعده انكاراً لهذه الولاية باعتبار أن قواعد هنا الاختصاص هي التي تقوم بتوزيعه بين مختلف أنواع المحاكم داخل الجهة القضائية الواحدة ، وكانت محكمة القضاء الإداري قد أقامت قضاءها بعدم اختصاصها نوعياً بنظر دعوى المخاصمة المرفوعة ضد المدعى عليه - وهي الدعوى رقم ٥١٧١ لسنة ٤٠ قضائية - على أساس أن المحكمة الإدارية العليا هي التي تختص دون غيرها بالفصل في دعوى المخاصمة المقدمة ضد أحد مستشاريها ، وهو ما يتفق وصحيح حكم القانون ، فان التنازع المدعى به في الدعوى المماثلة لا يكون قائماً بين جهتين قضائيتين في تطبيق «حكم البند «ثانياً» من المادة (٢٥) المشار إليها . ولا يستنهض بالتالي ولالية هذه المحكمة للفصل فيه ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى » ، وكان قضاة هذه المحكمة سالف البيان قد فصل فصلاً قاطعاً في الأساس الذي بنيت عليه دعوى التنازع رقم ١٥ لسنة ٨ قضائية ، وتضمن ردًا على الدعوى برمتها مفصلاً بذلك عن تخلف شروط قبول دعوى التنازع في شأن موضوع محل الخصومة القضائية المرددة بين جهتي القضاء العادي والإداري بعد اذ اتفقت كلتاهم على اختصاص المحكمة الإدارية العليا وظيفياً بنظر تلك الدعوى والحكم فيها ، بما ينتهي معه حتى ولو زوماً مناط التنازع الذي يقيم ولالية هذه المحكمة ، ودون أن يعتبر ذلك انكاراً لحق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي على ما تقتضي به المادة (٦٨) من الدستور أو أهداراً لقواعد توزيع الاختصاص بين الجهات القضائية المختلفة ، وهي قواعد فوض الدستور المشرع في أمر تحديدها وفقاً لنص المادة (١٦٧) منه .

وحيث أنه متى كانت هذه المحكمة قد استنفت ولايتها في ظر الدعوى رقم ١٥ لسنة ٨ قضائي تنازع بحالتها التي عرضت بها عليها ، فإن ما ثوّخاه المدعى بصفته من إعادة طرح ذات المنازعه عليها وبين الأخصام أنفسهم وللسبب عينه

لا يعدو أن يكون منازعة من جانبه في الدعامة القانونية التي قام عليها قضاء هذه المحكمة في الدعوى السابقة ، وينحل بالتالي إلى طعن فيه بالمخالفة لل المادة (٤٨) من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على أن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن . ومن ثم فقد أضحت متعينا الحكم بعدم قبول الدعوى .

فلهذه الأسباب

حُكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى المصاريف ومبلغ قدره
مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

رئاسة الجمهورية

ديوان كبير الأمانة

الإدارة العامة للتوقيع والأوسمة

في بمناسبة الاحتفال بليلة القدر يوم ١٩ مارس ١٩٩٣ صدر قرار السيد رئيس
الجمهورية رقم ٩٣ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٩٣ ينص :

وسام المعلوم والفنون من الطبقة الأولى ، إلى :

اسم المرحوم الدكتور / مصطفى حسن أحمد عبد الرزاق ، شيخ الأزهر الأسبق .

سماحة الشیخ / صبغة الله العجده ، رئيس جمهورية أفغانستان الأسبق وزعيم الجبهة
الوطنية لتحرير أفغانستان .

السلطان / إبراهيم الدسوق ، سلطان سكوتوا والزعيم الروحي للسلميين في نيجيريا .

معالى الشیخ / محمد بن حمد آل ثان ، وزير التعليم والشئون الدينية والأوقاف
الأسبق بقطر .

الأستاذ الدكتور / عوض الله جاد الله حبازى ، وكيل الأزهر الأسبق ورئيس
جامعة الأزهر الأسبق وعضو مجمع البحوث الإسلامية .

معالى الشیخ / عبد الغنى عبد الله ، وزير الشئون الدينية بأوزبكستان بدول
الكونوفل .

الأستاذ الدكتور / عبد الخالق همت أبو شبانه ، مفكر إسلامي ومترجم .

اسم المرحوم الأستاذ / محمود بدوى المولى ، وكيل أول وزارة الأوقاف للشئون
الدينية سابقا .

نوط الامتياز من الطبقة الأولى ، إلى :

البروفسور / محمد علي بن هانم ، مدير الجامعة الإسلامية بالدوينيسيا .

مولاي د. / ادريس العلوى العبد لاى ، عميد أكاديمية لجنة التحرير ورئيس
جامعة القرطاج سابقا .

الدكتور / عبد الله اشني ، وكيل فضيلة الأوقاف بالسعودية .

الأستاذ / محمد كرم شاه ، رئيس المحكمة العليا بباكستان .

سماحة الشيخ / عبد الكريم حسين ، زعيم المسلمين بأمركا .

« « / عبد الله ماشانج شينج ، زعيم المسلمين بالصين .

« « / نجمات طيار عاش ، مفتى تركيا .

« « / عبد الرحمن البرعي ، شيخ الطرق الصوفية بالسودان .

سماحة الأستاذ / عبد جمعة سالم ، ثائب وزير الشئون الدينية والأوقاف بالإمارات.

سماحة الدكتور / عبد حل جوزو ، مفتى لبنان .

سماحة الشيخ / يعقوب سليمو فسكي ، مفتى البوسنة والهرسك .

فضيلة الشيخ / عبد بمصطفى مصطفى ضيبيش ، كبير الأئمة بوزارة الأوقاف وشيخ مسجد سيدى بشر بالاسكندرية .

اسم المرحوم الكاتب الإسلامي الكبير / عبد على ماهر ، صاحب برنامج لحسن التعمق في القرآن الكريم .

اسم المرحوم الشيخ / علي عبد إبراهيم عبد العاطي ، مدير عام المنطقة الأزهرية سابقا .

« « « / إبراهيم عبد الحفي أبو النصر ، مدير عام أوقاف الإسماعيلية وبور سعيد سابقا .

لهم المرحوم الشيخ / إبراهيم عبد الفتاح للشعثاعي ، قارئ المسجد الأزهري سابقا .

الطبعة الأولى